تقرير سنوي

مأساة بلا عدالة

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2020

مواطنة
لحقوق الإنسان

2020

www.mwatana.org

مأساة بلا عدالة

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2020

جدول المحتويات

الخلفية: 8
الملخص التنفيذي 14
التوصيات الرئيسية 26
المنهاجية 31
الباب الأول: النزاع في اليمن والقانون الدولي 36
الباب الثاني: الانتهاكات والاعتداءات في عام 2020 41
الفصل الأول: الهجمات الجوية 43
الإطار القانوني 44
نماذج 45
الفصل الثاني: الهجمات البرية 48
الإطار القانوني 49
نماذج 50
الفصل الثالث: الألغام 54
الإطار القانوني 55
نماذج 56
الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال 58
الإطار القانوني 59
نماذج 60
الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الانسانية 62
الإطار القانوني 64
نماذج 64
الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي 67
الإطار القانوني 69
نماذج 69
الفصل السابع: الاختفاء القسري 72
الإطار القانوني 73
نماذج 74
الفصل الثامن:التعذيب 76
الإطار القانوني 77
نماذج 78
الفصل التاسع: العنف الجنسي 82
الإطار القانوني 83
الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس 86

الإطار القانوني 87
نماذج 88
الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية 92
الإطار القانوني 93
نماذج 94
الفصل الإثنى عشر: الاعتداءات أخرى على المدنيين 97
نماذج 98
الباب الثالث: تقويض الحقوق والحريات 101
الفصل الأول: العنف ضد الصحافة 103
الإطار القانوني 105
نماذج 105
الفصل الثاني: حرية التنقل 109
الإطار القانوني 110
نماذج 110
الفصل الثالث: التجمع السلمي 113
الإطار القانوني 114
نماذج 115
الفصل الرابع: الأقليات الدينية 117
الفصل الخامس: الاعتداء على الحرية الشخصية 120
الباب الرابع: المساءلة وتعويض الضحايا في اليمن 123
المساءلة 125
التوصيات 130
إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: 132
إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: 132
إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: 132
إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة 133
إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة في الساحل الغربي 133
إلى جماعة أنصار الله "الحوثيين" المسلحة 134
إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا 134

الخلفية

ودع اليمنيون العام 2020، ولم يودعوا معه آمالهم بنهاية قريبة للحرب، مع أن ممارسات أطراف الحرب لم تدع فرصة ولو ضئيلة للتفاؤل؛ فالأزمة الإنسانية، وهي الأسوأ عالميًا، ظلت قائمة، مع استمرار النزاع في حصد أرواح الأبرياء، وتقطيعه لأوصال جغرافية.

وبحسب بيان مشترك لعدة وكالات أممية نشر في ديسمبر/ كانون الأول 2020، فإن عدد اليمنيين الذين يواجهون مستويات كبيرة من انعدام الأمن الغذائي قد يرتفع بثلاثة أضعاف على ما هو عليه من 16,500 إلى 47,000 بحلول حزيران/يونيو 2021. كما أوضحت الأرقام أن أكثر من 16 مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد السكان، سيواجهون مستويات من انعدام الأمن الغذائي بحلول منتصف العام المقبل، وفي نفس الفترة فإن عدد الأشخاص الذين سيبلغون مرحلة الطوارئ في مستوى انعدام الأمن الغذائي سيرتفع إلى نحو 5 ملايين شخص.[1]

وبحسب برنامج الغذاء العالمي فإن 20.14 مليون وثلاثمائة ألف يمني، من إجمالي 30 مليون وخمسمائة ألف، يحتاجون إلى نوع ما من المساعدة الإنسانية.[2]

وتأتي هذه الأزمة، في ظل تقليص المانحين الدوليين لمساعداتهم الإنسانية بشكل حاد خلال العام 2020، حيث لم تتلق الأمم المتحدة وشركاؤها سوى 1.9 مليار دولار، أي نصف ما تلقوه لعمليات الإغاثة في اليمن خلال العام 2019.[3]

الوضع السياسي

لم يشهد الوضع السياسي أي تغيير جوهري في بنيته المتشظية، حيث حافظت الأطراف على مواقعها ونفوذها، باستثناء محاولات سعودية حثيثة لتوحيد جهود شركائها الداخليين ضمن اتفاق الرياض (تم توقيعه في نوفمبر 2019)، لتسفر عن حكومة محاصصة بين الأحزاب السياسية الرئيسية والمكون الحكومي، إضافة إلى المجلس الانتقالي الجنوبي ذي النزعة الانفصالية.

وأعلنت الرئاسة اليمنية المعترف بها دوليًا في ديسمبر/ كانون الأول،[4] تشكيل الحكومة بعد مداولات طويلة، فيما يبدو أنها مساعي لرأب الصدع بين المكون الحكومي بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي المدعوم سعوديًا وجماعة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا. ونظرًا لكون حلفاء الطرف الحكومي رأوا لخطوات تنفيذ الشق العسكري الذي يتضمنه اتفاق الرياض بتشكيك، فقد أبقى هذا الأمر أسباب الصراع قائمةً، ودور الحكومة هامشيًا.

أما جماعة أنصار الله (الحوثيون) التي تسيطر على معظم المحافظات الشمالية، فلم تحدث أي تغيير في بنيتها الحاكمة خلال هذا العام، وأبقت على سلطة اتخاذ القرار وتراتبيتها ملتبسة، مع انعدام حالة الرقابة والمحاسبة ولو في حدودها الدنيا، لكن هذه السلطات حافظت على قبضتها الحديدية، وحالة الرقابة اللصيقة للسكان، وفق سلسلة من الترتيبات يتداخل فيها الاجتماعي والأمني والعسكري والاستخباراتي.

(1) متاح على الرابط: http://www.fao.org/news/story/pt/item/1361959/icode

(2) متاح على الرابط: https://ar.wfp.org/countries/yemen-ar?_ga=2.30627583.1159290577.1625734403-1796363613.1625734403

(3) متاح على الرابط: https://p.dw.com/p/3mCm1

(4) متاح على الرابط: https://p.dw.com/p/3mwR9

وتبقى حجم الصلاحيات الموكلة لحكومة صنعاء برئاسة بن حبتور، على نفس القدر من الغموض، مع عدم معرفة على مقدار السلطة التي يمتلكها الأخير لإنفاذ أوامره، خاصة أن أسماء المسؤولين في هذه الحكومة لا تظهر إلا نادرًا، عندما يتعلق الأمر بمعرفة السكان عن مكامن السلطة والنفوذ.

الوضع العسكري

شهد الوضع العسكري، تطورات أبرزها في البوابة الشرقية للعاصمة صنعاء، وأرخبيل سقطرى، حيث عززت جماعة أنصار الله (الحوثيون) وقوات الانتقالي الجنوبي من مكاسبهما على الأرض.

وشنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) هجومًا عنيفًا على مواقع (القوات الحكومية)، حيث كانت تتمترس في السلسلة الجبلية التي تربط بين العاصمة صنعاء ومحافظة مأرب النفطية، وسيطرت على مساحات شاسعة جعلها على تخوم المدينة النفطية، ومكّنها في وقت آخر من شهر مارس من السيطرة على مدينة الحزم، مركز محافظة الجوف الحدودية مع السعودية، وعلى بلدة قانية التابعة إداريًا لمحافظة البيضاء في يونيو/ حزيران.

شكّلت هذه التطورات العسكرية، منطلقًا لهجمات شرسة أخرى مطلع العام 2021،[5] إذ حاولت جماعة أنصار الله (الحوثيون) من خلالها السيطرة على مدينة مأرب، ما هدد مصير قرابة أكثر من مليون نازح[6] يتخذون من المدينة ملاذًا لهم. وتكبّد الطرفان خسائر بشرية كبيرة في هذه المعركة، ما جعلها واحدة من أكثر المعارك دموية في هذه الحرب.

وفي جنوب اليمن، أحكمت قوات تابعة للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا، سيطرتها على أرخبيل سقطرى، المدرج ضمن قائمة التراث العالمي، بعد سنوات من النزاع، ضمن محاولات إماراتية لإيجاد موطئ قدم لها هناك.

واندلعت[7] في نهاية يونيو/ حزيران مواجهات محدودة بين قوات المجلس الانتقالي وأخرى حكومية، ما عزز من سطوة المجلس، وأنهى النفوذ الحكومي هناك. وقد لمح محافظ المحافظة رمزي محروس الذي غادر سقطرى، إلى تواطؤ الحكومة وربما الحليف السعودية في هذا الفعل.[8]

على امتداد الفترة من يناير/كانون الأول حتى ديسمبر/كانون الثاني 2020، وثقت مواطنة في إحصائها على مدار هذا العام 1155 واقعة، نتج عنها مقتل وإصابة 1032 مدنيًّا.

(5) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56124532

(6) متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2021/02/1071022

(7) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53132157

(8) متاح على الرابط: https://tinyurl.com/210621france24

واختتمت السنة بهجوم دام استهدف موكب الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها بعد اتفاق الرياض، لدى هبوط أعضائها في مطار عدن الدولي. وكانت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا قد غادرت مدينة عدن التي أعلنها الرئيس هادي عاصمة مؤقتة له في أغسطس/ آب 2019،[9] بعد سيطرة قوات الانتقالي الجنوبي على المدينة. وقد أعلن الرئيس هادي مدينة عدن عاصمةً مؤقتة منذ بداية الصراع، وعادت الحكومة إليها في 30 ديسمبر/ كانون الأول 2020،[10] بناءً على اتفاق تقاسم السلطة الذي رعته الرياض، عندما وقع الهجوم.

أوقع الهجوم الذي لقي إدانات واسعة، عشرات القتلى والجرحى بينهم مدنيون، وعمال إغاثة، كانوا في قاعة المغادرة بالمطار لحظة وقوع الهجوم. حمّل تقرير أممي قدم لمجلس الأمن الدولي،[11] جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية الهجوم.

الوضع الاقتصادي

يعاني اليمن من أزمة اقتصادية، كما يواجه مخاطر كبيرة من تجدد التقلبات في الاقتصاد الكلي.[12] وفي حين استمر اعتماد اليمنيين على المساعدات والتحويلات، لا يزال نشاط الاقتصاد تعوقه التشوهات التي خلفها تجزؤ مؤسسات الدولة. وبدون وجود مصادر مستقرة للعملات الأجنبية، انهار سعر الريال اليمني أمام العملات الأجنبية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا، كما فاقم من ذلك نفاد الوديعة السعودية التي مولت الواردات الأساسية.

وكانت جماعة أنصار الله (الحوثيون) اتخذت مطلع العام 2020، قرارًا كارثيًا قضى بتجفيف مصادر العملة الجديدة التي تكفلت الحكومة المعترف بها دوليًا بطباعتها بعد الحرب، على الأقل في مناطق سيطرتها، ما أحدث اختلالًا في أسعار العملة نفسها، وبالتالي ارتفعت عمولة التحويلات الداخلية إلى ما يقارب نصف المبلغ المحوّل.

وفي نهاية العام، وصل سعر الدولار مستوى غير مسبوق في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية، ليصل إلى 900 ريال مقابل الدولار الواحد، ما ألقى بظلاله على أسعار المواد الغذائية والمشتقات النفطية.

وفي مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، استمرت معاناة السكان من الأزمة الخانقة في وصول المشتقات النفطية إلى هذه المناطق، ما فاقم من الأزمة الإنسانية، وسبب مشاكل إضافية متعلقة بنقص الطاقة. وبالرغم من التهم التي يتراشقها الطرفان حول من يقف وراء هذه الأزمة، فمن الواضح أن الطرفين يتحملان المسؤولية، مع عدم قدرتهما على معالجة الجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ القرارات الدولية.

ومما يجدر ذكره أن هذه التعقيدات تأتي في الوقت الذي تنصلت فيه أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة المعترف بها دوليًا، عن واجباتها تجاه دفع رواتب الموظفين الحكوميين، منذ أكثر من أربع سنوات، ما عرّض أكثر من مليون موظف حكومي وأسرهم لمخاطر فقدان الأمن الغذائي، وجعلهم على حافة المجاعة.

(9) متاح على الرابط: https://p.dw.com/p/3Nyl6

(10) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-55508471

(11) متاح على الرابط: https://tinyurl.com/310321france24

(12) متاح على الرابط: https://www.worldbank.org/en/country/yemen/publication/economic-update-april-2020

الملخص التنفيذي

تدخل الحرب في اليمن عامها السابع، بمزيد من الخراب والتدمير والفرقة والانتهاكات المروعة وتعميق الصدوع الاجتماعية، محدثة بعد هذه المدة عزلًا يكاد يكون شاملًا بين اليمنيين واليمنيات وحقهم الأصيل في الحياة والكرامة والحرية، حيث يشهد البلد كارثة إنسانية من صنع البشر هي الأكثر فداحة في الوقت الراهن.[13]

تُقدّم مواطنة لحقوق الإنسان في متن هذا التقرير السنوي استعراضًا موسعًا للانتهاكات وحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2020، حيث وثقت مواطنة التي تغطي كافة المحافظات اليمنية، مئات الوقائع التي تمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر عملية تقصٍ للحقائق وفحص الأدلة والبحث التفصيلي. كما خلصت إلى أن بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع.

واصلت أطراف النزاع في اليمن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ما قلص قدرة اليمنيين على العيش، في تجاهل فاضح للقواعد الأساسية للقانون الدولي والمعايير الإنسانية. ولجأت الأطراف المتنازعة، بما فيها قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والكيانات المسلحة على الأرض كجماعة أنصار الله (الحوثيين) على نحو متزايد إلى اتخاذ إجراءات بيروقراطية وقيود حالت دون وصول المواد الأساسية الضرورية للبقاء على قيد الحياة إلى الفئات الهشة. بينما تسببت الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في خسائر فادحة في الأرواح وفي البنية التحتية الحيوية في البلاد.

وكما هو موثق في هذا التقرير، ألحقت الهجمات البرية العشوائية على المناطق الآهلة بالسكان التي نفذتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الحكومية والجماعات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، أضرارًا مادية وخسائر بشرية بالغة، مستخدمة الأسلحة ذات الطبيعة العشوائية العالية، بما في ذلك قذائف الهاون. كما أودت الألغام والشراك الخداعية التي خلفتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) بحياة العشرات من المدنيين، من بينهم نساء وأطفال.

كما يتناول التقرير وقائع تُظهر بشاعة ظروف الاحتجاز وفظاعة ممارسات التعذيب وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية التي اقترفتها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا، وجماعة أنصار الله (الحوثيون)، وكذلك القوات الحكومية. وقد سجل العام 2020 ازديادًا ملحوظًا في عدد الوقائع الموثقة من قبل مواطنة لمدنيين ذاقوا صنوفًا مختلفة من التعذيب في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا. فيما لا تزال السجون ومراكز الاحتجاز غير الرسمية تكتظ بالمحتجزين المدنيين والمقاتلين.

خلال العام 2020 عملت مواطنة لحقوق الإنسان على تقديم الدعم القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي في 19 محافظة يمنية عبر 23 محاميًا ميدانيًا يقدمون العون والاستشارة القانونية في 541 قضية. وتهدف متابعة الفريق المستمرة إلى الإفراج عن ضحايا الاحتجاز التعسفي، أو تحسين ظروف الاحتجاز مثل: «بيئة المحتجز، والتطبيب، إلخ»، وكذلك الدفع نحو مضي إجراءات الاحتجاز طبقًا للقوانين الوطنية والدولية. وخلال العام 2020 أُطلق سراح 277 محتجزًا تعسفًا ممن وثقت مواطنة وقائعهم طيلة فترة النزاع، من بينهم محتجزون قدمت لهم مواطنة الدعم القانوني، بينما لا يزال العديد من الضحايا قيد الاحتجاز.

(13) متاح على: https://news.un.org/ar/focus/yemen

دأبت جماعة أنصار الله (الحوثيون) والقوات الحكومية والكيانات المسلحة الموالية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات على تجنيد واستخدام الأطفال في عمليات قتالية وأمنية ولوجستية. بالإضافة إلى ذلك، خلصت مواطنة استنادًا إلى الوقائع الموثقة إلى ارتفاع عدد وقائع وضحايا العنف الجنسي مقارنة بالعام 2019.

ويشمل التقرير كذلك وقائع اعتداء على مستشفيات وطواقم طبية إلا أن اللافت هذا العام هو ارتفاع عدد الوقائع التي ارتكبتها أطراف النزاع أكثر من الضعف مقارنة بالعام 2019، ما يعني تحمل أطراف الحرب مسؤولية الاستهداف المستمر للقطاع الطبي المتهالك في ظل ظروف إنسانية غاية في الخطورة جراء انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). كما تتضمن فصول التقرير اعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية بأشكال مختلفة من الانتهاكات والاعتداءات كالقصف الجوي، والبري، والاحتلال، والاستخدام لأغراض عسكرية.

كما يتضمن التقرير بين دفتيه، لأول مرة، فصلًا خُصص لإبراز أشكال الاعتداءات الأخرى التي تلحق الأطراف المتحاربة من خلالها الأذى بالمدنيين، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ودهس المدنيين بالمركبات العسكرية، حيث يستمر قتل وجرح المدنيين على أيدي الأطراف المتحاربة بطرق مختلفة. ويسعى التقرير إلى تسليط الضوء على بعض هذه الأنماط التي تلحق الأذى بالمدنيين.

وأفردت مواطنة في تقريرها السنوي مساحة لتبيان اعتداءات نالت من الحقوق والحريات المدنية لليمنيين خلال العام 2020، حيث واصلت الأطراف المتنازعة انتهاكاتها بحق الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. كما حدت أطراف الحرب من حرية التنقل وأخضعت المدنيين لقيود تعسفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وعمدت قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا والقوات الحكومية إلى استخدام القوة لفض التجمعات السلمية. وفي الأخير، يلقي التقرير الضوء على مستجد الوضع الحقوقي المرتبط بحرية المعتقد في اليمن. كما خصصت مواطنة جانبًا من التقرير يتناول الاعتداءات على الحريات الشخصية من قبل أطراف النزاع خلال العام 2020.

التقارير التي أصدرتها مواطنـــــة لحقوق الإنسان خلال العام 2020:

- أصدرت مواطنة في 18 مارس /آذار 2020 وبالشراكة مع «أطباء من أجل حقوق الإنسان» تقريرًا بعنوان «نزعتُ الإبرة الوريدية، وبدأتُ بالجري»، يُسلط الضوء على الانتهاكات التي تعرضت لها المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية خلال الفترة الممتدة من 2015 حتى 2018. وتضمن التقرير 120 واقعة طالت المرافق الطبية، ويتكون من 4 فصول رئيسية: القصف الجوي، والقصف البري العشوائي، والاعتداء على الطواقم الطبية، واحتلال المستشفيات. ويهدف التقرير إلى لفت الأنظار للأضرار المادية والبشرية التي لحقت بالمنشآت الطبية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني التي لم تكن في منأى عن الاستهداف المباشر من قبل أطراف النزاع في اليمن طوال مدة الحرب.

- أصدرت مواطنة في 30 يونيو/ حزيران 2020 تقرير «في العتمة» الخاص بوقائع الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب بأماكن الاحتجاز غير الرسمية في مختلف أرجاء اليمن، بالاستناد إلى أبحاث استقصائية في 20 محافظة يمنية خلال الفترة من مايو/ أيار 2016 وحتى أبريل/ نيسان 2020، حيث وثقت مواطنة لحقوق الإنسان ما يقارب 1605 واقعة احتجاز تعسفي، و770 واقعة اختفاء قسري، و344 واقعة تعذيب، و66 واقعة وفاة في مكان الاحتجاز. وقُسم التقرير إلى جزأين؛ ينظر الجزء الأول في نماذج الاعتقالات التعسفية، بما فيها من تعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب في 11 موقع احتجاز غير رسمي في جميع أنحاء اليمن تديرها أطراف النزاع المختلفة. ويعرض الجزء الثاني من التقرير أمثلة على حالات الاختفاء القسري للمدنيين في مناطق جغرافية مختلفة في اليمن تقع تحت سيطرة سلطات أطراف النزاع.

- أصدرت مواطنة في 18 أغسطس/آب 2020 تقريرًا بالشراكة مع مركز سيسفاير لحقوق المدنيين يتناول وقائع الهجمات والاعتداءات على المدارس والمرافق التعليمية في اليمن ما بين شهر مارس/ آذار من العام 2015 وشهر ديسمبر / كانون الأول من العام 2019. التقرير المعنون بـ»تقويض المستقبل» الذي غطى 19 محافظة يمنية. وقد وثّقت مواطنة لحقوق الإنسان ما يزيد على 380 واقعة اعتداء وتضرر لمدارس ومرافق تعليمية. تقع الوقائع الموثقة المدرجة في هذا التقرير في أربعة فصول رئيسية: الهجمات الجوية على المدارس، وأثر الاشتباكات والهجمات البرية على المدارس، واحتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية، وفصل خصص للأنماط الأخرى من الانتهاكات والاعتداءات التي طالت المدارس في اليمن.

يتكون تقرير مواطنة السنوي للعام 2020 من أربعة أبواب رئيسية:

• الباب الأول: اليمن والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

• الباب الثاني: الانتهاكات والاعتداءات في عام 2020

يتكون هذا الباب من 12 فصلًا يتناول أبرز أنماط الأضرار المدنية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل أطراف النزاع في اليمن، فضلًا عن تضمن كل فصل على إحصائية لعدد الوقائع التي وثقتها مواطنة لحقوق الإنسان خلال العام 2020، بالإضافة إلى توطئة قانونية خاصة بكل نمط انتهاك، وبعض الأمثلة على تلك الأنماط.

الفصل الأول: الهجمات الجوية

وثقت مواطنة خلال العام 2020، ما لا يقل عن 32 هجمة جوية شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات ألحقت أضرارًا وخسائر بحق مدنيين و/أو أعيان مدنية في ثمان محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، وصنعاء، وحجة، وصعدة، والحديدة، والبيضاء، ومأرب، والجوف. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 104 قتلى مدنيين، بينهم 41 طفلًا و17 امرأة، وجرح ما لا يقل عن 81 مدنيًا، بينهم 41 طفلًا و19 امرأة. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمرت أهدافًا مدنية محمية، من بينها: الأحياء السكنية، والأسواق، والمركبات المدنية، والمزارع، والمدارس، والمنشآت الخدمية والتجارية.

الفصل الثاني: الهجمات البرية

وثقت مواطنة خلال عام 2020، ما يقارب 131 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 131 شخصًا بينهم 35 امرأة و41 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 356 مدنيًّا، بينهم 56 امرأة و161 طفلًا. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 61 هجمة في محافظات: الحديدة، وتعز، ومأرب، والبيضاء، والضالع، وحجة، وصعدة، ولحج، وعدن. فيما ارتكبت القوات البرية السعودية 16 هجمة في محافظتي صعدة، وحجة، في حين تتحمل القوات الحكومية مسؤولية 16 هجمة في محافظات: تعز، وصعدة، وشبوة، والضالع، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا 13 هجمة في محافظة الحديدة، بينما لم تتمكن مواطنة لحقوق الإنسان من تحديد الطرف المنتهك في 24 هجمة أخرى في محافظة الحديدة.

الفصل الثالث: الألغام

خلال العام 2020 وثقت مواطنة ما يقارب 47 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 35 قتيلًا مدنيًا، بينهم 18 طفلًا، و3 نساء. كما جرح 55 مدنيًّا، بينهم 34 طفلًا و5 نساء. وقد تركزت هذه الحوادث في محافظات: الحديدة، والجوف، وشبوة، وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء، وصنعاء، ومأرب، وعدن. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام.

الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال

خلال العام 2020، تحققت مواطنة من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 239 طفلًا بينهم على الأقل 33 طفلة. ومن خلال 190 مقابلة قام بها فريق الميداني، وجدت مواطنة أن 82% من هؤلاء الأطفال جنّدتهم جماعة أنصار الله (الحوثيون) توزعت هذه النسبة في محافظات: صعدة، ومأرب، والبيضاء، والحديدة، والجوف، وصنعاء، والمحويت، وأمانة العاصمة، وعمران، وذمار، وحجة، وإب، وريمة. وبلغت نسبة الأطفال الذين جُنّدوا من قبل القوات الحكومية ما يقارب 10% من الإجمالي، حيث توزعت هذه النسبة في محافظات: مأرب، والبيضاء، وشبوة، وحضرموت، أبين، وصعدة، وصنعاء، والجوف، وريمة. كما بلغت نسبة الأطفال الذين جندتهم القوات التابعة للمجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًا إلى 7% من الإجمالي، وتركز نشاط التجنيد في محافظات: أبين، ولحج، وعدن، والحديدة. وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا المسؤولية عن تجنيد 1% في محافظات تعز، وأبين، ولحج.

الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الإنسانية

وثقت مواطنة خلال العام 2020، ما لا يقل عن 87 واقعة لإعاقة أطراف النزاع وصول المعونات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المدنيين. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية حيال 80 واقعة في محافظات: صعدة، وحجة، وإب، والجوف، والمحويت، والبيضاء، وتعز، والحديدة، وأمانة العاصمة، وريمة. فيما اقترفت القوات الحكومية 6 وقائع في محافظات: تعز، والجوف، وحضرموت، ومأرب. وتلقى المسؤولية في واقعة واحدة على القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا في محافظة الحديدة. إضافة إلى ذلك تفاقمت الأزمة الإنسانية بفعل القيود التي فرضها التحالف على دخول المشتقات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، حيث تمثل هذه المشتقات مصدرًا حيويًا للقطاع الصحي والخدمي. ولا يزال التحالف مستمرًا في إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية.

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2020 وثقت مواطنة 195 واقعة احتجاز تعسفي لـ حوالي 287 ضحية، من بينهم 21 طفلًا. حيث أقدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في المحافظات التي تسيطر عليها على ارتكاب 94 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: ذمار، وعمران، والبيضاء، والمحويت، وحجة، والضالع، صعدة، وأمانة العاصمة، والحديدة، وتعز، وإب، ومأرب، وريمة، كما وثقت مواطنة 59 واقعة احتجاز تعسفي نفذتها القوات الحكومية في محافظات: مأرب، وشبوة، وتعز، ولحج، وأبين، وحضرموت، بينما تقع المسؤولية على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا في 38 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: عدن، ولحج، وأبين، وحضرموت. كما أقدمت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيا على 4 وقائع في محافظتي تعز والحديدة. إضافة إلى أن حصاد العام 2020 شمل توثيق حالات احتجاز تعسفي بحق 22 امرأة من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيون) في محافظات: حجة، وذمار، والبيضاء؛ والقوات الحكومية في محافظتي مأرب وتعز؛ وقوات المجلس الانتقالي في محافظات: حضرموت، وأبين، وعدن.

الفصل السابع: الاختفاء القسري

خلال العام 2020 وثقت مواطنة 89 واقعة اختفاء قسري لحوالي 91 ضحية من بينهم طفلان. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 53 واقعة اختفاء قسري في محافظات: ذمار، وإب، وأمانة العاصمة، وتعز، وحجة، وصعدة، والبيضاء، والضالع، وصنعاء، والمحويت، وعمران. كما تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن 14 وقائع اختفاء قسري في محافظات: مأرب، وأبين، والجوف، والضالع، والمهرة، وحضرموت، وشبوة، فيما ارتكبت التكوينات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المسنودة إماراتيًا 22 واقعة اختفاء قسري بحق مدنيين في محافظات: عدن، والضالع، ولحج، وحضرموت، وسقطرى.

الفصل الثامن: التعذيب

خلال عام 2020 وثقت مواطنة 46 وقائع تعذيب، منها 26 واقعة ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيا نتج عنها وفاة ضحيتين في محافظات: عدن، وأبين، ولحج. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 12 واقعة تعذيب في محافظات: إب، وحجة، والبيضاء، والحديدة، وريمة، وعمران، حيث أفضت 5 وقائع تعذيب إلى وفاة 4 ضحايا. كما ارتكبت القوات الحكومية 6 وقائع تعذيب في محافظتي مأرب وحضرموت، وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا مسؤولية واقعة تعذيب واحدة في محافظة تعز. فيما ارتكبت القوات الأرتيرية واقعة تعذيب واحدة بحق سبعة صيادين يمنيين احتجزوا في الأراضي الأرتيرية.

الفصل التاسع: العنف الجنسي

في العام 2020، وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 15 واقعة عنف جنسي كان ضحاياها 10 فتيات، و6 أولاد وامرأة بالغة، ثلاث من هذه الوقائع كانت محاولات تحرش. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 11 واقعة في محافظات: تعز، وحجة، والجوف، وعمران. كما تتحمل القوات الحكوميةالمسؤولية عن 3 وقائع عنف جنسي في محافظة تعز. فيما تتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية عن

واقعة عنف جنسي واحدة في محافظة الحديدة. كان معظم ضحايا العنف الجنسي من الفئات الهشة ويعيشون في بيئات خطرة، ومعرضين لصنوف من الانتهاكات: أفراد من فئة المهمشين، أو أطفال عاملون، أو نازحون، أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس

وفي العام 2020 وثقت مواطنة ما لا يقل عن 85 واقعة اعتداء أو استخدام للمدارس، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 72 واقعة في محافظات: ريمة، والمحويت، وصعدة، وإب، والجوف، ومأرب، والحديدة، وتعز، وصنعاء؛ منها واقعة قصف بري واحدة، وواقعتي احتلال، و69 واقعة استخدام للمدارس لأغراض عسكرية. بينما ارتكبت قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا 7 وقائع في محافظتي تعز وشبوة، منها 5 وقائع احتلال وواقعتي استخدام للمدارس. كما وثقت مواطنة 6 وقائع يتحمل مسؤوليتها أكثر من طرف من أطراف النزاع؛ حيث شنت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على مدرسة تحتلها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في محافظة مأرب، بينما شنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) أربع هجمات برية على أربع مدارس كانت تحتلها القوات الحكومية في محافظة تعز. وكذلك شنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) هجمة برية على مدرسة تحتلها القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا في محافظة الحديدة.

الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية

طوال العام 2020 وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 44 واقعة اعتداء على المستشفيات والمراكز صحية والطواقم الطبية بأنماط مختلفة من الانتهاكات، 17 واقعة منها كانت اقتحام واعتداء مسلح، و6 وقائع قصف بري، و12 واقعة اعتقال لعاملين في المجال الصحي، و9 وقائع منع وصول المساعدات الإنسانية والطبية. خلال هذه الهجمات، قُتل شخصان من بينهم عامل صحي ومساعدة طبيب، وجرح 5 آخرون من بينهم عاملتين صحيتين وطفل. وبحسب الوقائع التي وثقتها مواطنة ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 22 واقعة في محافظات: تعز، والمحويت، وصعدة، ومأرب، وريمة، وأمانة العاصمة، والبيضاء، وذمار. فيما تتحمل القوات الحكومية مسؤولية 15 واقعة في محافظات: تعز، وحضرموت، وشبوة، ومأرب. وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا 5 وقائع في محافظات: لحج، وعدن، وأبين، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا واقعتين في محافظتي تعز ولحج.

الفصل الثاني عشر: اعتداءات أخرى على المدنيين

في العام 2020 وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 27 واقعة دهس بالعربات العسكرية، تسبت في مقتل 22 مدنيًّا بينهم 6 أطفال، وإصابة 23 مدنيًّا بينهم 3 نساء و3 أطفال. تقع المسؤولية على القوات الحكومية المعترف بها دوليًّا في 5 وقائع في محافظات: تعز، والجوف، وحضرموت. بينما ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 7 وقائع في محافظات: حجة، وصعدة، والحديدة، والجوف. كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا 3 وقائع في محافظتي الحديدة، وأبين. وتتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية في 12 واقعة في محافظتي: أبين، وعدن. وتقع المسؤولية على قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في واقعة واحدة في محافظة أبين. كما وثقت مواطنة، خلال العام 2020، مقتل 57 مدنيًا بالرصاص الحي، بينهم 9 أطفال و10نساء، وجرح 161 مدنيًا من بينهم 83 طفلًا و25 امرأة. ولم تتمكن مواطنة من تحديد هوية الطرف المنتهك في هذه الوقائع.

• الباب الثالث: تقويض الحقوق والحريات

ويتضمن هذا الباب خمسة فصول تتناول بعض الطرق الأساسية التي قوضت بها أطراف النزاع الحقوق والحريات في اليمن.

الفصل الأول: الصحافة

خلال العام 2020 وثقت مواطنة 14 واقعة انتهاك وعنف طالت 20 صحفيًا وعاملًا في مجال الصحافة والإعلام. تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن تسع وقائع في محافظات: تعز، ومأرب، وحضرموت، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا المسؤولية عن أربع وقائع في محافظتي لحج، وحضرموت، كما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن واقعة واحدة في محافظة الحديدة. بالإضافة لذلك، لا تزال جماعة أنصار الله (الحوثيون) مستمرة في احتجاز 4 صحفيين بشكل تعسفي منذ ما يقارب خمس سنوات. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء قد حكمت عليهم في أبريل/ نيسان 2020 بالإعدام في محاكمة جائرة شملت ستة صحفيين آخرين. أُفرج عن أحدهم في أواخر أبريل/ نيسان 2020 كما أُفرج عن الخمسة الآخرين ضمن عملية التبادل في أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

الفصل الثاني: حرية التنقل

خلال عام 2020 وثقت مواطنة 20 واقعة تقييد حرية التنقل في مناطق يمنية مختلفة. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 16 واقعة في محافظات: المحويت، والبيضاء، وذمار، ومأرب، في حين قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا بارتكاب 4 وقائع في محافظات: عدن، وأبين، ولحج.

الفصل الثالث: التجمع السلمي وحرية التعبير

في عام 2020 وثقت مواطنة، 16 واقعة اعتداء قوضت فيه الأطراف المتنازعة حق التجمع السلمي وحرية التعبير بطرق مختلفة، تنوعت هذه الوقائع بين الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والاعتداء على المتظاهرين. ارتكبت القوات الحكومية 8 وقائع في محافظات: تعز، وحضرموت، وشبوة، ومأرب، بينما ارتكبت جماعة الحوثيين 6 وقائع في محافظات: إب، والمحويت، وحجة، وذمار. وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المسودة إماراتيًا واقعة واحدة في محافظة عدن، وكذلك ارتكبت القوات المشتركة المسنودة إماراتيًا واقعة واحدة في محافظة الحديدة.

الفصل الرابع: مضايقة الأقليات الدينية

في 23 مارس/آذار 2020، أيدت محكمة الاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء والخاضعة لسيطرة أنصار الله (الحوثيين) حكم الإعدام الصادر بحق حامد حيدرة، بعد محاكمة مطولة غير عادلة دامت قرابة خمس سنوات. أعلن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى في 25 مارس/آذار 2020 الإفراج عن جميع السجناء البهائيين، والعفو عن حامد حيدرة الصادر بحقه حكم الإعدام. وأعلن المجتمع البهائي الدولي في بيان صحفي يوم الخميس 30 يوليو/تموز 2020 أنه تم إطلاق سراح ستة من البهائيين البارزين من السجن شريطة مغادرتهم اليمن مسقط رأسهم بعد احتجازهم لعدة سنوات من قبل سلطات (الحوثيين) في صنعاء. وبمجرد مغادرتهم بطائرة من صنعاء إلى خارج اليمن، عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة جلسة محاكمة في 22 أغسطس/آب 2020 واستأنفت المحاكمة بحق البهائيين الستة المفرج عنهم باعتبارهم «فارّين من وجه العدالة».

الفصل الخامس: الاعتداء على الحريات الشخصية

خلال العام 2020، اعتدت أطراف النزاع على الحريات الشخصية، حيث فرضت قيودًا تعسفية على الحريات وتدخلت بشكل سافر في الحياة الخاصة للأفراد. أصدرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في صنعاء أوامر تجبر بعض إدارات الجامعات الفصل بين الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية، وقضت بنشر تعميم يمنع الطالبات من ارتداء الملابس «الضيقة والقصيرة»، كما طالبت ملاك قاعات الافراح والمناسبات بحظر إقامة حفلات التخرج المختلطة. بينما أقدمت شرطة الآداب في مدينة المكلا الساحلية جنوب شرق اليمن بضبط واحتجاز شبان وشابات في الأسواق والحدائق العامة بسبب الملابس التي يرتدونها وقصات وتسريحات الشعر وذلك بذريعة نشرهم «المظاهر المخلة بالآداب العامة».

• الباب الرابع: المساءلة وجبر الضرر في اليمن

في إطار جهودها للسعي إلى تحقيق المساءلة وجبر الضرر الأوسع لضحايا الانتهاكات والاعتداءات في اليمن، سعت مواطنة إلى متابعة السبل القليلة المتاحة خارج اليمن لتقديم المطالبات المتعلقة باليمن، متى ما أمكن. لا يمكن لأي من السبل المتاحة حاليًا توفير مساءلة شاملة وذات مصداقية وإنصاف يتناسب مع نطاق وحجم الانتهاكات. وفي ذات السياق، أجرت «مواطنة ‹› أيضًا أنشطة مناصرة مع هيئات الأمم المتحدة والدول ذات الصلة، وحثت على وضع استراتيجية شاملة وذات مصداقية للمساءلة والإنصاف في اليمن، فضلًا عن إنشاء آليات مستقلة للمساءلة وجبر الضرر قادرة على معالجة انتهاكات جميع الأطراف المتحاربة وضمان تحقيق العدالة الجنائية للمنتهكين وجبر ضرر الضحايا المدنيين.

التوصيات الرئيسيـة

تدعو مواطنة لحقوق الإنسان أطراف النزاع إلى:

- الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني بما فيها الأساسية المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- الكف الفوري عن شن هجمات غير قانونية على الأعيان المدنية بما فيها المستشفيات والمدارس والمساكن الآهلة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.
- التعاون وإتاحة الوصول من دون عوائق لفريق الخبراء البارزين المعني باليمن والتابع لمجلس حقوق الإنسان، ولجان الخبراء التابعين للأمم المتحدة، والخبراء الأمميين الآخرين.
- الامتناع فورًا عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الضرر الشديد والأثر العشوائي.
- تيسير الوصول الآمن والعاجل للإمدادات الإنسانية وموظفي الإغاثة إلى جميع المحافظات اليمنية المتضررة.
- الكف الفوري عن الاعتداء على المستشفيات والعاملين الصحيين أو التدخل في أعمالهم الإنسانية خصوصا مع تفشي فيروس كوفيد 19 والأمراض الأخرى.
- العمل، حيثما أمكن، على الدفع الفوري لرواتب الموظفين المدنيين، بما في ذلك العاملين الطبيين والتربويين.
- إنهاء استخدام الألغام المضادة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية وإطلاق سراح المعتقلين تعسفًا ومعالجة قضايا المختفين قسرًا، والتحقيق في حالات التعذيب في مراكز الاحتجاز وغيرها من صنوف المعاملة اللاإنسانية والمسيئة.
- إيقاف تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة وإشراكهم في العمليات الحربية. وتسريح من هم في الخدمة فورًا.
- إخلاء المدارس المحتلة عسكريًا مؤخرًا من قبل المجاميع المسلحة، والتوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.
- اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لإنهاء وبوقف الاعتداءات الجنسية المبنية على النوع الاجتماعي.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمدنيين.
- التعاون بشكل كامل مع فريق الخبراء البارزين وكيانات التحقيق والقضاء الأخرى، عند الاقتضاء، حتى يمكن التحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن وتوثيقها بشكل صحيح ومحاسبة مرتكبيها.
- دعم جهود ضمان المساءلة عن الجرائم الدولية والتعاون الكامل معها والمساهمة فيها وتقديم جبر الضرر السريع والفعالة والكافي، فضلاً عن الأشكال أخرى من التعويضات للمدنيين المتأثرين.

المنهجية

عملت مواطنة لحقوق الإنسان في إنجاز هذا التقرير بالاستناد إلى أبحاث ميدانية استقصائية، أجرت خلالها تحقيقًا معمقًا ومعاينة مباشرة لمواقع الهجمات والوقائع، وقابلت الشهود وأقارب الضحايا والناجين والأطباء، وفحصت وثائق وأدلة وصورًا وفيديوهات وغيرها من الأدلة المادية، على امتداد الفترة من يناير/كانون الأول حتى ديسمبر/كانون الثاني 2020، وثقت مواطنة في إحصائها على مدار هذا العام 1155 واقعة، نتج عنها مقتل وإصابة 1032 مدنيًّا.

ويعتبر هذا التقرير السنوي الرابع لـ مواطنة، ويشمل استعراضًا موسعًا لأبرز أنماط انتهاكات القانون الدولي الإنساني أقدمت على ارتكابها الأطراف المتحاربة في اليمن. كما يضم في ثناياه أيضًا حالات من الاعتداءات طالت مجموعة من الحقوق والحريات الأساسية.

لدى مواطنة باحثون/ات ميدانيون/ات في 22 محافظة يمنية، قاموا بجمع البيانات من خلال إجراء أكثر من (2183) مقابلة باللغة العربية مع ضحايا، وذوي ضحايا، وشهود عيان، وعاملين في المجال الطبي والإنساني. ونفذ الفريق (80) زيارة ميدانية لمواقع الهجمات للتحقق من حدوث الانتهاكات. حصل باحثون وباحثات مواطنة على موافقة مستنيرة من الناجين وشهود العيان. واعتمدت هذه الأبحاث على الحصول على الشهادات والمعلومات بشكل مستقل وآمن من مصادرها الأساسية والموثوقة. فيما اعتمدت مواطنة « خلال العام 2020، أثناء توثيق حالات تجنيد الأطفال دون سن 18 على أداة المقابلة فقط واستغنت عن التوثيق عبر أداة المشاهدة.

وضع العام 2020 مواطنة أمام تحدي العمل في قلب جائحة كورونا (كوفيد 19)، فأدت ضرورة الأخذ بالإجراءات الوقائية كالتباعد الاجتماعي إلى إعادة النظر في آليات العمل المعتمدة، فركنت مواطنة في عملية توثيق الانتهاكات خلال الفترة من أواخر فبراير/ شباط حتى يوليو/ تموز 2020 إلى إجراء المقابلات مع شهود العيان والضحايا عبر المكالمات الهاتفية.

كما وثق الباحثون والباحثات في الميدان -كلما أمكن- أشكالًا أخرى من الأدلة المادية -من ضمنها الصور الفوتوغرافية ووثائق وتقارير الثبوتية- التي تساعد على التحقق من حدوث أي واقعة وتفاصيلها. في بعض الوقائع، ساعد خبراء دوليون متخصصون في تحليل صور ومقاطع فيديو وثقتها مواطنة لبقايا أسلحة لمعرفة نوعها. وحرص الباحثون إلى إثبات كل واقعة بثلاثة شهادات من شهود مستقلين كحد أدنى، واستندوا على شهادات أقل في الأوقات التي حالت الظروف في الميدان من جمع مزيد من المعلومات. كما لم تقدم مواطنة أي مقابل مادي أو عيني أو أي شكل من الوعود، لمن أدلوا بشهاداتهم. وقد قام فريق «مواطنة « بحجب هوية بعض الشهود والناجين للحفاظ على سلامتهم، وحرصًا على السرية التامة.

خلال العام 2020، بدا لافتا أن حركة فريق مواطنة على الأرض باتت تنطوي على كثير من المخاطر الأمنية، إذ أقدمت جماعة أنصار الله الحوثيون في أوائل فبراير/شباط على اعتقال أحد باحثي مواطنة وأودعته في سجن لمدة ثلاثة أيام، وفي واقعة أخرى قامت نقطة تفتيش تابعة أيضا لجماعة أنصار الله (الحوثيون) بإطلاق الرصاص الحي باتجاه سيارة مدنية كانت تقل باحث أخرى، والحسن الحظ لم يصيبه وسائق المركبة أي أذى، وتم التحقيق معه وإيقافه لمدة سبع ساعات.

وتم تحليل وتدقيق المعلومات والتأكد من موثوقية المصادر من قبل فريق وحدة الأبحاث والدراسات في المركز الرئيسي بصنعاء، بالإضافة لوحدة الدعم القانوني. كما قام الفريق أيضًا بإجراء زيارات ميدانية لعدة محافظات في بعثات متفرقة لتقصي الحقائق من جهة، وتوثيق بعض الوقائع النوعية من جهة أخرى. وشرع الفريق في كتابة هذا التقرير مطلع العام 2021، وتمت مراجعته وتدقيقه من قبل متخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني خلال الفترة من مارس/آذار 2021 حتى يونيو/حزيران 2021.

وفي تصنيفها للوقائع التي يعرضها هذا التقرير، اعتمدت مواطنة على إيراد الوقائع بتراتبية زمنية من الأقدم إلى الأحدث. وتمثل الوقائع والأنماط التي يشملها هذا التقرير مجرد نماذج لأبرز وقائع وأنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها منظمة مواطنة خلال العام 2020، ولا تفيد بأي حال الحصر لجميع الوقائع والانتهاكات في اليمن. وما تزال مواطنة مستمرة في توثيق وقائع الانتهاكات المختلفة التي حدثت منذ بداية 2021.

الباب الأول

النزاع في اليمن والقانون الدولي

يعتبر القانون الدولي الإنساني ساري المفعول في النزاع المسلح الدائر في اليمن. ويتمحور القانون واجب التطبيق حول المادة (3) المشتركة المدرجة في اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949، والبروتوكول الإضافي (الثاني) الملحق به للعام 1977، بالإضافة إلى القانون الإنساني الدولي العرفي. كما يسري في الأثناء القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يشمل النزاع المسلح غير الدولي في اليمن الذي بدأ بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) والحكومة اليمنية، العديد من الدول المتحاربة والجماعات المسلحة من غير الدول. إن الأطراف الضالعة في العمليات القتالية بصورة مباشرة هي دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات جنبًا إلى جنب مع القوات النظامية التابعة للحكومة المعترف بها دوليا للرئيس عبد ربه منصور هادي، في مواجهة عسكرية مع تنظيمات مسلحة غير حكومية تابعة لحركة أنصار الله (الحوثيين)، وفصائل مسلحة غير تابعة للدولة كالمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة في الساحل الغربي اليمني. جميع أطراف النزاع بما في ذلك الدول والجماعات المسلحة من غير الدول ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني الساري في النزاع المحتدم في اليمن.

على نحو متواتر، خلصت مواطنة إلى أن العديد من الأعمال العسكرية خلال العام 2020، لم تكن متسقة مع المبادئ الأساسية للقوانين الدولية مثل مبدأ «التمييز» و«حصانة المدنيين»، إذ تسببت الأعمال العسكرية في قتل وجرح وإلحاق الأذى بالمئات من الضحايا المدنيين.

يتوجب على الأطراف المتنازعة احترام القانون الدولي الإنساني بما فيها اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتجنب وقوع الأذى والضرر بالمدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاع. كما يجب عليها اتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. كما يجب على القوات أن تتجنب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تسعى لإبعاد المدنيين عن الأهداف العسكرية، وأن تحمي السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتها من مخاطر العمليات العسكرية، بما في ذلك الامتناع عن تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة داخل مناطق ذات كثافة سكانية عالية. إن إخفاق أحد الأطراف في اتخاذ الاحتياطات الممكنة لا يبطل التزامات الطرف الآخر بموجب قوانين الحرب؛ إذ يجب على الطرف المهاجم أيضًا أن يتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين بما في ذلك القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من أن أهداف الهجوم هي أهداف عسكرية، وإعطاء «تحذير مسبق فعال» عندما تسمح الظروف.

كما يُحرَّم تمامًا شنّ هجمات باستخدام أسلحة عشوائية الأثر، فالهجمات العشوائية لا تميز بين هدف مدني وعسكري، وكذلك الهجمات غير المتناسبة المتحمل أن تُلحق أذىً عرضيًا بالمدنيين أو الأعيان المدنية على نحو مفرط لا يتناسب والميزة النسبية العسكرية المباشرة التي كان يتوقع تحقيقها من تلك الهجمات.

وتؤكد نصوص القانون الدولي الإنساني لا سيما المادة (3) المشتركة ضمن اتفاقيات جنيف الأربع، على ضرورة توفير الحماية الدنيا لجميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وعلى ضرورة أن يحظى المدنيون بمعاملة إنسانية دون أي تمييز. كما يحرم القانون الدولي الإنساني إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة عادلة أمام محكمة مشكّلة تشكيلًا قانونيًا تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بضرورتها.

كما تنص المادة (3) المشتركة على عدد من أشكال الحماية للمدنيين، وكذلك لغيرهم، مثل المقاتلين المرضى أو الأسرى الذين توقفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية. وتحظر المادة (3) المشتركة استخدام العنف ضدهم بما في ذلك القتل، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، وأسرهم، والاعتداء على كرامتهم الشخصية، والمحاكمة غير العادلة. كما يحظر البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، من بين أفعال أخرى، العقاب الجماعي، وأعمال الإرهاب، والاغتصاب، وأي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق والسلب والنهب.

تُلزَم أطراف النزاع من الدول بالتحقيق في جرائم الحرب المزعوم ارتكابها من قبل أفراد قواتها المسلحة وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها. ويمكن ملاحقة القادة والزعماء المدنيين قضائيًا من منطلق مسؤولية القيادة بتهمة ارتكاب جرائم حرب عن إصدار الأوامر، إذا كانوا على علم أو كان ينبغي عليهم أن يكونوا على علم بارتكاب جرائم حرب واتخذوا تدابير غير كافية لمنعها أو معاقبة المسؤولين عنها. ينص القانون الدولي الإنساني على ضرورة قيام أطراف الحرب بتقديم تعويضات كاملة عن الخسائر الناجمة عن تلك الانتهاكات.

يسري القانون الدولي لحقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة؛ إذ إن ثمة حقوقًا أساسية معينة، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، والحرمان التعسفي من الحرية، يجب احترامها في جميع الأوقات. وعلى الجهات الفاعلة غير التابعة للدول التي تضطلع بمهام مناظِرة لمهام الحكومة وتسيطر على منطقة ما، وجوبُ احترام حقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لسلطاتها.

الباب الثاني

الانتهاكات والاعتداءات في عام 2020

الفصل الأول: الهجمات الجوية

الهجمات الجوية

وثقت مواطنة خلال العام 2020، ما لا يقل عن 32 هجمة جوية شنتها مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات وألحقت أضرارًا وخسائر بحق مدنيين و/أو أعيان مدنية في ثمان محافظات يمنية، هي: أمانة العاصمة، وصنعاء، وحجة، وصعدة، والحديدة، والبيضاء، ومأرب، والجوف. راح ضحية هذه الهجمات ما لا يقل عن 104 قتلى مدنيين، بينهم 41 طفلاً و17 امرأة، وجرح ما لا يقل عن 81 مدنيًا، بينهم 41 طفلًا و19 امرأة. وقد استهدفت هذه الهجمات ودمرت أهدافًا مدنية محمية من بينها: الأحياء السكنية، والأسواق، والمركبات المدنية، والمزارع، والمدارس، والمنشآت الخدمية والتجارية.

وقد استهدفت هذه الهجمات ودمرت أهدافًا مدنية محمية من بينها: الأحياء السكنية، والأسواق، المركبات المدنية، والمزارع، والمدارس، والمنشآت الخدمية والتجارية.

ويبدو لـ مواطنة من خلال أبحاثها الاستقصائية والشهادات التي أدلى بها شهود عيان وضحايا ومسعفون أن غالبية الهجمات استهدفت أعيانًا مدنية لا يوجد أي هدف عسكري فيها أو بالقرب منها أو في محيطها. وفي الحالات القليلة التي حددت فيها مواطنة هدفًا عسكريًا بالقرب من موقع الهجمات، كان الضرر المدني الناجم عن الهجوم كبيرًا، وبدا غير متناسب مع الميزة العسكرية الظاهرة. ولم تجد مواطنة في أي هجوم إشارة على أن قوات التحالف حذرت المدنيين قبل الهجمات.

الإطار القانوني

تضمن القواعد والمبادئ المكونة للقانون الدولي الإنساني حماية المدنيين بما في ذلك الأشخاص غير المشاركين في النزاعات المسلحة. ويلزم القانون الدولي الإنساني أطراف النزاع القيام بالتدابير اللازمة للحد، إلى أكبر مدى، من المعاناة الإنسانية أثناء القيام بالأعمال العدائية.ويلزم القانون الدولي الإنساني جميع أطراف النزاع، التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، وأن توجه جميع الأعمال العدائية على الأهداف العسكرية، وأن تضمن أطراف النزاع القيام بكل التدابير اللازمة للحد من إلحاق الضرر بالمدنيين. ويتعين على المقاتلين النظر في الخسائر المحتملة في أرواح المدنيين، والقيمة النسبية للهدف العسكري قبل شن أي هجوم، والامتناع عن تنفيذ هجومٍ غير متناسب. كما أن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، عندما تُنفَّذ بنية إجرامية، تُعتبر جرائم حرب.

بعض الأمثلة:

- في يوم الأربعاء 15 يوليو/ تموز 2020، قرابة الساعة 07:00 صباحًا، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات بقنبلتين على قرية المساعفة بمديرية الحزم محافظة الجوف. سقطت القنبلة الأولى على الجهة الشرقية لمنزل سكني تجتمع فيه خمس أسر لإقامة حفل ختان لمولود جديد، وسقطت القنبلة الثانية بعد ما يقارب ثلاث دقائق على منزل سكني آخر يبعد ما يقارب 150 مترًا شمال المنزل السابق. ونتج عن الهجمة الجوية مقتل 12 مدنيًا بنهم سبعة أطفال وامرأتين وجرح خمسة أطفال وامرأة. أدت الهجمة أيضًا إلى تدمير المنزلين بشكل شبه كلي وتلف سيارة مدنية كانت في فناء المنزل الأول.

زار باحث لمواطنة موقع الهجمة وأجرى ما لا يقل عن سبع مقابلات مع الناجين وشهود العيان وأفراد أسر الضحايا بالإضافة لالتقاط صور فوتوغرافية للأضرار الناجمة عن الهجمة، وزار باحث آخر لمواطنة ضحايا الهجمة الذي نقلوا إلى أحد مستشفيات مدينة مأرب. لم توثق الأبحاث الميدانية وإفادات الشهود وجود أي هدف عسكري في أو بالقرب من المنزلين قبل أو أثناء الهجمة، وكان أقرب هدف عسكري يبعد ما يقارب خمسة كيلومتر عن الموقع الذي استهدفته الهجمة[14].

- في يوم الأحد 12 يونيو/تموز 2020، حوالي الساعة 01:00 ظهرًا تقريبًا، شنت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات هجمة جوية بقنبلة واحدة على منزل سكني في عزلة عسرة، مديرية وشحة، محافظة حجة. ونتج عن الهجمة مقتل 9 مدنيين بينهم ثلاث نساء وستة أطفال وجرح امرأة وثلاثة أطفال وتدمير كلي للمنزل.

قال أخ الضحايا حميد علي (26 عامًا): **«كنت بالقرب من المنزل حين سمعت انفجار ضخم، هرعت إلى المنزل فوجدته محطمًا وقد صار من كان بداخله من الأطفال والنساء أشلاء[15]»**.

أجرت مواطنة مقابلات مع ثلاثة من أقارب الضحايا وشهود العيان أكد جميعهم أنه لم يكن هناك أي هدف عسكري في أو بالقرب من المنزل قبل أو وقت الهجمة ولم يكن في المنزل غير النساء والأطفال. [16]

(14) من خلال زيارة مواطنة لموقع الهجمة وملاحظات الباحث ومقابلة ما لا يقل عن ثمانية من الناجين وشهود العيان وأقارب الضحايا بين تأريخ 18 يونيو/حزيران 2020 و23 يونيو/حزيران 2020.

(15) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان عبر الهاتف مع أخو الضحايا/ حميد علي بتاريخ 16 يوليو/تموز 2020.

(16) من خلال مقابلة ما لا يقل عن ثلاثة من شهود العيان وأقارب الضحايا بين تأريخ 15 يوليو/تموز 2020 و16 يوليو/تموز 2020.

• في يوم الخميس 6 أغسطس/آب 2020، عند الساعة 09:30 تقريبًا صباحًا، قام التحالف بقيادة السعودية والإمارات بتنفيذ هجمة جوية من ست قنابل على سيارات مدنية في الطريق الأسفلتي الرابط بين مديرية خب والشعف ومديريتي برط العنان ورجوزة التابعة لمحافظة الجوف. سقطت الثلاث القنابل الأولى بفوارق زمنية بين خمس وعشر دقائق على سيارتين مدنيتين كانت تقل مدنيين كانوا في زيارة عيدية. بينما سقطت ثلاث قنابل أخرى عند حوالي الساعة 10:30 صباحًا على سيارة مدنية أخرى أثناء عبورها وعلى بعد 300 متر تقريبا من موقع استهداف السيارتين السابقتين. ونتج عن الهجمة مقتل ثمانية أطفال وجرح 15 آخرين بينهم ثمانية أطفال وأربع نساء، في حين أصاب الثلاث المركبات المدنية دمارًا كليًا.

تقول، شعفة عبدالله (40 عامًا)، وهي جريحة و والدة ثلاثة من الأطفال القتلى: **« كنا في الطريق لزيارة عيدية لأقاربنا في مديرية برط، و ما أن سمعنا صوت الطائرة، حتى ألقت علينا بلاءها. كان للقنبلة صوت عنيف، أظلمت الدنيا وكانت الشظايا كالمطر[17]»**.

زار باحث مواطنة موقع الهجمة وأجرى عشر مقابلات مع الناجين وشهود العيان وأفراد أسر الضحايا بالإضافة لالتقاط صور فوتوغرافية للأضرار الناجمة عن الهجمة. لم يستطع باحثو مواطنة أو من قابلتهم مواطنة من الشهود من تحديد أي هدف عسكري في أو بالقرب من الثلاث المركبات المستهدفة قبل أو أثناء الهجمة [18].

(17) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية/ شعفة عبدالله بتاريخ 10 أغسطس/ آب 2020.

(18) من خلال زيارة مواطنة لموقع الهجمة وملاحظات الباحث ومقابلة ما لا يقل عن 10 من الناجين وشهود العيان وأقارب الضحايا بين تأريخ 6 أغسطس/ آب 2020 و12 أغسطس/آب 2020.

الهجمات الجوية

32 هجمة جوية وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحـــايا الهجمـــات

104 قتيلًا مدنيًا

بينهم

41 طفل

17 امـرأة

بينهم

41 طفل

19 امـرأة

81 جريحًا مدنيًّا

استهدفت أهدافًا مدنية محمية

- الأحياء السكنية
- مزارع
- أسواق
- مركبات مدنية
- المدارس
- المنشآت الخدمية والتجارية

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

32 قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات

الفصل الثاني: الهجمات البرية

الهجمات البرية

وثقت مواطنة خلال عام 2020، ما يقارب 131 هجمة برية عشوائية، أودت بحياة ما لا يقل عن 131 شخصًا بينهم 35 امرأة و41 طفلًا، وجرح ما لا يقل عن 356 مدنيًّا، بينهم 56 امرأة و161 طفلًا. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 61 هجمة في محافظات: الحديدة، وتعز، ومأرب، والبيضاء، والضالع، وحجة، وصعدة، ولحج، وعدن. فيما ارتكبت القوات البرية السعودية 16 هجمة في محافظتي صعدة، وحجة، في حين تتحمل القوات الحكومية مسؤولية 16 هجمة في محافظات: تعز، وصعدة، وشبوة، والضالع، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا 13 هجمة في محافظة الحديدة، بينما لم تتمكن مواطنة لحقوق الإنسان من تحديد الطرف المنتهك في 24 هجمة أخرى في محافظة الحديدة.

وتواصل أطراف النزاع في اليمن شن هجمات وعشوائية برية على المدنيين، مستخدمة في أغلب هجماتها أسلحة غير دقيقة التوجيه ومفرطة الأثر، حيث استهدفت كثير من تلك الهجمات الأحياء السكنية والأسواق المكتظة، مما دفع بالمئات مغادرة مناطقهم والبحث عن أماكن آمنة.

ومع ازدياد حدة الأعمال القتالية في الأماكن الآهلة بالسكان، يذهب بعض مقاتلي أطراف النزاع للتمركز وسط الأحياء السكنية والمنازل للاحتماء فيها، ولإعداد أو تنفيذ عمليات عدائية من داخلها؛ ما يعرض المدنيين وممتلكاتهم للخطر. الأمر الذي أدى إلى مقتل وجرح العديد من المدنيين، وإلحاق أضرار جسيمة بممتلكاتهم والبنى التحتية الحيوية كالطرق وإمدادات المياه والمستشفيات.

الإطار القانوني

القانون الدولي الإنساني يحظر الهجمات عشوائية، كما يحرم القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة غير معلومة التوجيه في هجماتها البرية. ويتعين على الأطراف المتنازعة اختيار وسائل الهجوم والأسلحة التي يمكن توجيهها إلى أهداف عسكرية، بحيث تقلل إلى أدنى حد من الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين وممتلكاتهم، مراعية أثناء تنفيذها للعمليات العدائية مبدأ التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية.

ويفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف المتحاربة حماية المدنيين في المناطق التي يسيطرون عليها من مخاطر العمليات العسكرية. كما يحظر عليها وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بجوارها. وأن تمتنع عن شن الهجمات التي يتوقع أن تتسبب في حدوث خسائر غير متناسبة في أرواح المدنيين أو أضرار في الأعيان المدنية مقارنة بالمكاسب العسكرية. وتعد الهجمات العشوائية غير المتناسبة التي تنفذ بدافع إجرامي جرائم حرب.

بعض الأمثلة:

• في يوم الجمعة 21 فبراير /شباط 2020، حوالي الساعة 10:00 صباحًا، سقطت قذيفة على مزرعة في منطقة الناصري، بمديرية التحيتا، محافظة الحديدة، مما تسبب في مقتل امرأة وإصابة أربعة آخرين بينهم طفل وامرأتين.

وبحسب صاحب المزرعة كذلك فإن القذيفة جاءت من الناحية الغربية التي تسيطر عليها القوات المشتركة المدعومة إماراتيًا في حين تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثيون) على المنطقة التي سقط فيها المقذوف. ويبعد خط الاشتباكات بين الطرفين عن المزرعة بما يقارب ثلاثة كيلومتر.

وصف صاحب المزرعة (50 عامًا) الوضع بقوله: **"كانت تدور اشتباكات بالرصاص والهاون فأدخلت زوجتي وأبنائي الغرفة وبقيت أنا خارجها، وفجأة سمعت صوت انفجار مرعب، خفت على أولادي ودخلت الغرفة. كانوا جميعا يصرخون والدم يسيل منهم. لقد سقطت القذيفة مباشرة على زوجة ابني الحامل في شهرها الثامن وقتلتها وجرح أبنائي وزوجتي وابن أخي. لقد حلت بنا الكارثة. بعد الواقعة تركنا المزرعة ونزحنا إلى داخل القرية، والآن عدنا للمزرعة مرة أخرى لأنها مصدر رزقنا".**[19]

• في يوم الجمعة 19يونيو/ حزيران 2020، حوالي الساعة 12:00 ظهرًا، قصف حرس الحدود السعودي بمقذوف منزل في منطقة آل الوليدي، مديرية شداء، محافظة صعدة، وتسببت هذه الهجمة البرية بمقتل طفل وإصابة طفلتين وامرأة، وكذلك تدمير واجهة المنزل الشمالية.

وبحسب إفادة الشهود فإنه لا يوجد أي مواقع او نقاط عسكرية في المنطقة التي تبعد عن الحدود السعودية ما يقارب 2 كيلومتر.

قال أحد أقارب الضحايا (58 عامًا): **«كنت في المسجد وقت الهجمة، خرجت والغبار يتصاعد من ناحية منزل قريبنا. انطلقت مع الناس الذين حولي وقمنا بإخراج النساء والأطفال من تحت الأنقاض وأسعفناهم إلى المستشفى الجمهوري بصعدة. نتعرض للقصف بين الحين والآخر من حرس الحدود. لقد تعبنا من وضعنا ومن الحرب ».**[20]

• في يوم الثلاثاء 4 أغسطس /آب 2020، ما يقارب الساعة 4:30 مساءً، سقطت عدة قذائف على قرية قرن الشرجي ومحيطها، في مديرية قعطبة، محافظة الضالع، مما أدى لمقتل طفلتين ورجل وإصابة ثلاثة آخرين بينهم امرأة.

وبحسب إفادة الشهود لمواطنة فإن المقذوفات جاءت من معسكر الصدرين الذي تتمركز فيه قوات عسكرية تتبع الحكومة المعترف بها دوليًا ويقع على مسافة 14 كيلومتر تقريبا جنوب غرب القرية.

(19) مكالمة هاتفية مواطنة لحقوق الإنسان مع صاحب المزرعة بتاريخ 7 أبريل/نيسان 2020.

(20) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الضحايا بتاريخ 6 أكتوبر/تشرين الأول2020.

أفاد شاهد عيان (29 عامًا) لمواطنة بقوله: **" كان الضحية في طريقه للوادي وأثناء تواجده هناك سقط مقذوف وتسبب بمقتله. عندما رأى الأطفال والنساء الضحية على الأرض ذهبوا باتجاهه حينها سقطت القذيفة الثانية عليهم وقتلت طفلتين وجرحت ثلاثة آخرين بينهم امرأة ".**

ويتابع الشاهد سرده للواقعة: **" احتمى جميع الأهالي في بيوتهم عدا الذين انشغلوا بإسعاف الضحايا وأنا واحد منهم. أنا شخصيا وأثناء تواجدي في القرية سمعت ما يقارب 10 قذائف. ويقول الأهالي بأن القصف استمر حتى بعد إسعاف الجرحى. لقد كان حزني عليهم كبيرًا ".**[21]

- في يوم الإثنين 30 نوفمبر /تشرين الثاني 2020، قرابة الساعة 4:30 مساء، سقطت قذيفتان على حي المفتش، مديرية القاهرة، محافظة تعز. وقعت القذيفة الأولى على منزل حمزة سعيد قائد 22 عام مما تسبب بمقتل طفلتين من أفراد أسرته وجرح طفلتين أخْرَيين وزوجته. وبعدها بنصف ساعة تقريبا سقطت القذيفة الثانية أمام منزل عارف أمين مقبل (40 عامًا). مما أدى لجرح طفلين من أفراد أسرته.

وأفاد الشهود لمواطنة أن المقذوفات جاءت من شارع الأربعين الذي تسيطر عليه جماعة أنصار الله (الحوثيون) من جهة الشرق، في حين تقع المنطقة التي سقطت فيها المقذوفات إلى الغرب وتقع تحت سيطرة القوات الحكومية المعترف بها دوليًا وتفصل بينهما مسافة كيلومترين تقريبا.

قال حمزة سعيد (22عامًا): **"كانت أسرتي في صالة المعيشة وأنا في الغرفة المجاورة عندما سقطت القذيفة، وجدتهن جميعا مصابات، وأشلاء من إسلام. أخذت ابنتي حماس التي كانت لا تزال تتنفس وقتها وأوصلتها إلى أقرب تجمع للناس وعدت لنقل البقية. الاشتباكات بالرصاص لم تتوقف وقت إسعاف الجرحى. لكني لم أكن أعي شيئا وقتها، لقد أدخلني صوت القذيفة في دوامة ".** [22]

وأفاد أحد المسعفين **«(28 عامًا) كانت الاشتباكات تدور منذ الصباح بين الطرفين، عندما سقطت أول قذيفة ظننا أنها في الجبل إلى أن رأينا حمزة يحمل ابنته حماس وهي بين الحياة والموت. أما إسلام فلم نجد منها غير بقايا ضفائرها ».(23)**

(21) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع قريب الضحايا بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول2020.

(22) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع صاحب المنزل بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول2020.

(23) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع جار الضحايا بتاريخ 2 ديسمبر/كانون الأول 2020.

الهجمات البرية

131 هجمة برية وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحايا الهجمات

131 قتيلًا مدنيًا

بينهم

41 طفل

35 امرأة

بينهم

161 طفل

56 امرأة

356 جريحًا مدنيًّا

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

61 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

16 القوات الحكومية

16 القوات البرية السعودية

13 القوات المشتركة في الساحل الغربي

24 لم تتمكن "مواطنة" لحقوق الإنسان من تحديد الطرف المنتهك

الفصل الثالث: الألغام

الألغام

خلال العام 2020 وثقت مواطنة ما يقارب 47 واقعة انفجار ألغام، راح ضحيتها 35 قتيلًا مدنيًا، بينهم 18 طفلًا، و3 نساء. كما جرح 55 مدنيًّا، بينهم 34 طفلًا و5 نساء. وقد تركزت هذه الحوادث في محافظات: الحديدة، والجوف، وشبوة، وتعز، وصعدة، والضالع، والبيضاء، وصنعاء، ومأرب، وعدن. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية زراعة جميع هذه الألغام.

تواصل الألغام منذ اندلاع النزاع حصد أرواح اليمنيين وأطرافهم، وباتت تمثل حالة هلع ورعب يومي للمدنيين في المناطق الريفية بصورة أكبر. كما تعد النساء والأطفال المتضرر الأساسي نتيجة زراعة الألغام في الطرقات العامة؛ فعليهم تقع مسؤولية جلب الماء والحطب ورعاية المواشي. كما اضطرت هذه الألغام مئات اليمنيين لسلك طرق وعرة وبعيدة عن الطرق الرسمية والمعتادة.

الإطار القانوني

تحظر اتفاقية حظر الألغام استعمال الألغام المضادة للأفراد، أو إنتاجها، أو حيازتها، أو تخزينها، أو نقلها إلى أي مكان. وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد وإزالتها سواء تلك المزروعة أو المخزنة، إضافة إلى توفير المساعدة لضحايا الألغام. وقد صادق اليمن على اتفاقية حظر الألغام في 1 سبتمبر/ أيلول 1998.

يجب عدم استخدام الألغام الأرضية، بما في ذلك الألغام المضادة للمركبات، بطرق تصل إلى حد الهجمات العشوائية. وتحظر الألغام كونها لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين، كما أنها تواصل قتل وتشويه المدنيين لفترة طويلة حتى بعد انتهاء النزاع. وتعد الهجمات العشوائية التي تنفذ بدافع إجرامي جرائم حرب

بعض الأمثلة

- في يوم الخميس 26 مارس /آذار 2020، ما يقارب الساعة 8:00 صباحًا، انفجر لغم في قرية المعاريف، مديرية الدريهمي، محافظة الحديدة مما تسبب في مقتل طفلين. قامت قوات أنصار الله (الحوثيون) بزراعة الألغام قبل انسحابهم من المنطقة في 9 يونيو / 2018.

قال والد الضحايا (70 عامًا) لمواطنة: **«نزحت أنا وأسرتي إلى قرية المعاريف قبل سنتين، وبنيت بيتًا من أعواد الشجر وسعف النخيل. وفي صباح ذلك اليوم انطلق أولادي لجلب الماء، وكان يفترض بهم أن يذهبوا لعرس أبناء أخي بعد عودتهم من البئر. فجأة سمعت صوت انفجار وبعدها جاء إلى بعض الجيران وأخبروني أن أبنائي أصيبوا بانفجار لغم «.**[24]

وأضاف الوالد: **«لقد وجدتهم وهم أشلاء، يومها استبدلنا الفرحة بالحزن. وبعد الحادث تركت القرية ونزحت مرة أخرى، لقد أصبحت حياتي «نزوح في نزوح»**

- في يوم السبت 27 يونيو /حزيران 2020، قرابة الساعة 2:30 مساء، انفجر لغم أرضي بثلاث فتيات كن يجمعن الحطب في منطقة الجرعوب، مديرية المتون، محافظة الجوف، مما أدى لإصابتهن بالشظايا. اللغم زرعته قوات جماعة أنصار الله (الحوثيون) قبل خروجهم من المنطقة في 2016. وفي مطلع 2020 استعاد أنصار الله (الحوثيين) سيطرتهم عليها مرة أخرى.

تقول إحدى الضحايا (15 عامًا) سنة **« كنا نجمع الحطب أنا وأختي وابنة خالتي، وكانت أختي تحاول سحب جذع شجرة لتقطيعه، وإذا بانفجار قوي طرحنا أرضًا. لقد نجونا من الموت بفضل الله»**.

وتكمل الضحية قائلة: **«تأثرت حياتنا بعد الحادثة، حيث منعتنا من جمع الحطب الذي هو أساس الطبخ في بيتنا. وذلك بسبب عدم توفر الغاز وغلاء سعره في السوق السوداء»**.[25]

(24) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحايا بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول2020.

(25) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية بتاريخ 21 أكتوبر/تشرين الأول2020.

استخدام الألغام

47 واقعة انفجار ألغام وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحايا الألغام

35 قتيلًا مدنيًا

بينهم **18** طفل، **3** امرأة

55 جريحاً مدنيًا

بينهم **34** طفل، **5** امرأة

محافظات حوادث الألغام

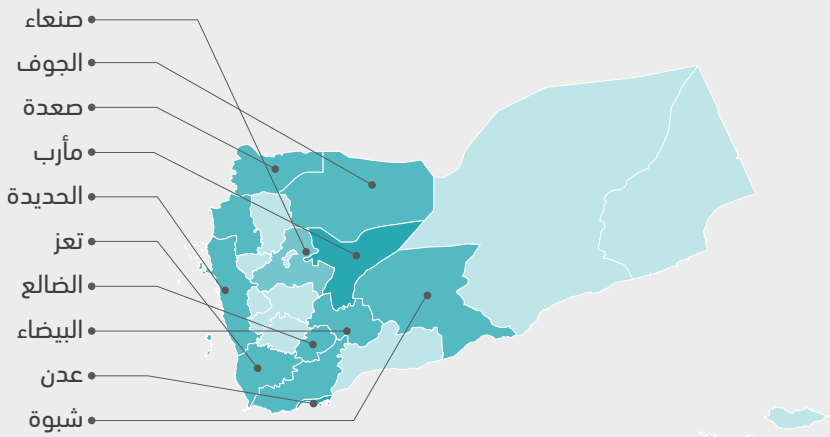

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

47 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

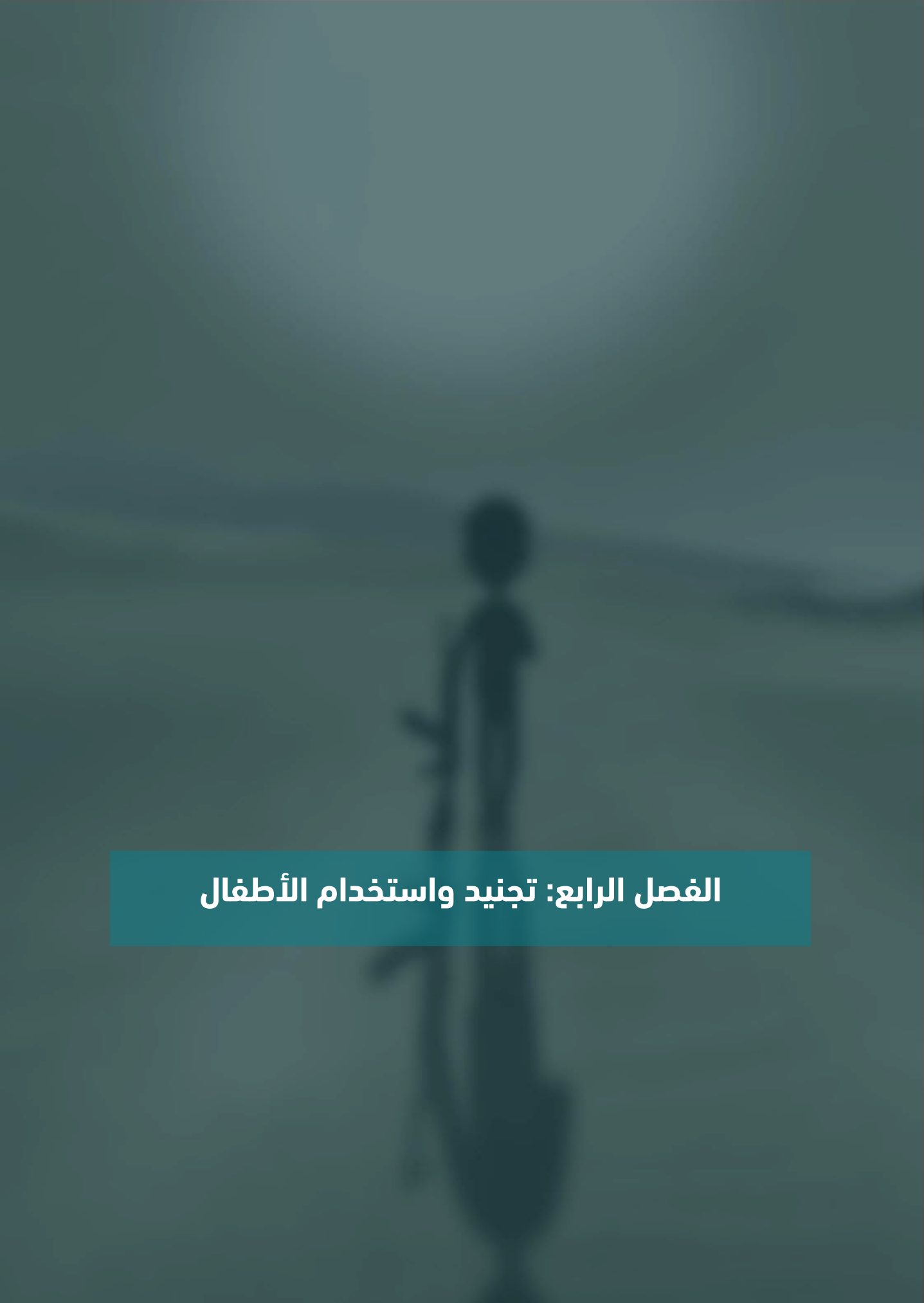

الفصل الرابع: تجنيد واستخدام الأطفال

تجنيد واستخدام الأطفال

خلال العام 2020، تحققت مواطنة من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 239 طفلًا بينهم على الأقل 33 طفلة. ومن خلال 190 مقابلة قام بها فريق الميداني. وجدت مواطنة أن 82% من هؤلاء الأطفال جنّدتهم جماعة أنصار الله (الحوثيون). وتوزعت هذه النسبة في محافظات: صعدة، ومأرب، والبيضاء، والحديدة، والجوف، وصنعاء، والمحويت، وأمانة العاصمة، وعمران، وذمار، وحجة، وإب، وريمة. وبلغت نسبة الأطفال الذين جُنّدوا من قبل القوات الحكومية ما يقارب 10% من إجمالي الوقائع الموثقة، حيث توزعت هذه النسبة في محافظات: مأرب، والبيضاء، وشبوة، وحضرموت، أبين، وصعدة، وصنعاء، والجوف، وريمة. كما بلغت نسبة الأطفال الذين جندتهم القوات التابعة للمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيًا إلى 7% من إجمالي الوقائع الموثقة، وتركز نشاط التجنيد في محافظات: أبين، ولحج، وعدن، والحديدة. وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا المسؤولية عن تجنيد 1% من إجمالي الوقائع الموثقة في محافظات: تعز، وأبين، ولحج.

وتستمر جماعة أنصار الله (الحوثيون) في تجنيد واستخدام فتيات صغيرات في أعمال التفتيش الأمني وتقديم خدمات لوجستية كالطباخة والغسيل للمقاتلين، وقد وثقت مواطنة تجنيد واستخدام ما لا يقل عن 33 من الفتيات الصغيرات من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين). في عام 2020 استخدمت مواطنة المقابلات لتوثيق حوادث تجنيد الأطفال واستخدامهم لمصلحة الأطفال، حجبت «مواطنة» هوية جميع الأطفال وأولياء أمورهم في هذا الفصل.

الإطار القانوني

تحظر مبادئ القانون الدولي الإنساني تجنيد أو استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة أو القوات النظامية؛ إذ يعتبر تجنيد الأطفال تحت سن 15 عامًا أو استخدامهم للمشاركة في العمليات القتالية جريمة حرب.[26] يمكن تحميل القادة العسكريين للقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الذين كانوا يعرفون أو كان ينبغي أن يعرفوا المسؤولية الجنائية ولم يتخذوا إجراءات فعالة لإنهاء هذه الممارسة، كأن يقوموا على سبيل المثال بتسريح الأطفال الذين تم تجنيدهم.

ويؤكد قانون حقوق الطفل اليمني على عدم إشراك الأطفال إشراكًا مباشرًا في الحرب، وعدم تجنيد أي شخص لم يتجاوز سن الثامنة عشرة.[27]

(26) نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تم تبنيه في روما، وتمت صياغته في 17 يوليو/تموز 1998، المادة (8)، الفقرة (26).

(27) قانون حقوق الطفل اليمني لعام 2000، المادة (45).

بعض الأمثلة

- في يوم الثلاثاء 7 يناير /كانون الثاني 2020، تم تجنيد طفل يبلغ من العمر 15 عامًا في مديرية عتمة، محافظة ذمار، لينضم إلى صفوف جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمدينة ذمار.[28]

- في يوم الثلاثاء 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، قتل طفل مجند في اللواء الثالث مشاة التابع للقوات القوات المشتركة المدعومة إماراتيًا في مديرية التحيتا، محافظة الحديدة. تقول والدة الطفل: «حاولنا منع ولدي من الذهاب للتجنيد، ولكنهم أغروه بالحصول على المال والسلاح». حصلت مواطنة على نسخة من وثيقة الميلاد للطفل المجند والتي تفيد أنه من مواليد عام 2005. [29]
- في يوم الإثنين 10 فبراير/شباط 2020 تم تجنيد الطفل (17 عامًا) بمحافظة شبوة في معسكر مرة لقوات الأمن الخاصة التابعة للقوات الحكومية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي.[30]

- وفي يوم الأربعاء 22 يناير/كانون الثاني 2020، جندت قوات تابعة للحزام الأمني في محافظة أبين طفلًا يبلغ من العمر عشرة أعوام، وتم إرساله لاحقًا للمشاركة في الأعمال العسكرية في مديرية الدريهمي، محافظة الحديدة. [31]

(28) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي مجندين، بتاريخ 11 مارس/آذار 2020.

(29) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي مجندين بتاريخ 13 ديسمبر/ كانون الأول 2020.

(30) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي مجندين بتاريخ 20 مارس/ آذار 2020.

(31) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع ذوي مجندين بتاريخ 4 مارس/ آذار 2020.

الفصل الخامس: منع وصول المساعدات الإنسانية

منع وصول المساعدات الإنسانية

في عام 2020، كما في كل عام مضاف إلى زمن الحرب يتحمل السكان المدنيين أعباء إضافية في سبيل توفير الاحتياجات الضرورية للعيش، وأدت هذه الانتهاكات من قبل الأطراف المتحاربة إلى مفاقمة الأوضاع الإنسانية الصعبة، في بلدٍ يمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم[32].

وثقت مواطنة خلال العام 2020، ما لا يقل عن 87 واقعة لإعاقة أطراف النزاع وصول المعونات الإنسانية والمواد الأساسية إلى المدنيين. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية حيال 80 واقعة في محافظات: صعدة، وحجة، وإب، والجوف، والمحويت، والبيضاء، وتعز، والحديدة، وأمانة العاصمة، وريمة. فيما اقترفت القوات الحكومية 6 وقائع في محافظات: تعز، والجوف، وحضرموت، ومأرب. وتلقى المسؤولية في واقعة واحدة على القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا في محافظة الحديدة.

إضافة إلى ذلك؛ تفاقمت الأزمة الإنسانية بفعل القيود التي فرضها التحالف على دخول المشتقات النفطية إلى المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيون)، حيث تمثل هذه المشتقات مصدرًا حيويًا للقطاع الصحي والخدمي. ولا يزال التحالف مستمرًا في إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية.

كما ساهمت الأطراف المتحاربة في الكارثة الإنسانية في اليمن بطرق أخرى، حيث تتجلى المظاهر الأسوأ للنزاع في انهيار البنية التحتية الخدمية والتدهور الحاد في المؤشرات الاقتصادية والمالية، وعلى رأس هذه المشكلات عجز البنك المركزي اليمني عن دفع مرتبات المتقاعدين والموظفين في الخدمة المدنية.[33] وتتسبب القيود المفروضة من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات على دخول الواردات من الغذاء والوقود إلى الموانئ اليمنية في زيادة المعاناة التي يتجرعها المدنيون،[34] فيما نتج تدهور في الوضع الإنساني عن الحصار الجوي واستمرار إغلاق مطار صنعاء الدولي أمام الرحلات التجارية والإنسانية.

وعلى صعيد متصل، قامت أطراف النزاع على الأرض كجماعة أنصار الله (الحوثيين) والقوات الحكومية فرض إتاوات وإجراءات بيروقراطية معقدة تعيق مرور التدفقات التجارية والمساعدات الإنسانية، وساهمت في ارتفاع الأسعار وقلصت توافر السلع الأساسية مثل الوقود،[35] ومارست قيودًا معقدة على موظفي المنظمات الإنسانية تحول دون الحركة بانسيابية في مختلف المناطق في البلد.

بحلول نهاية أكتوبر / تشرين الأول 2020، حذرت وكالات الأمم المتحدة من أن «معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الخامسة هي الأعلى على الإطلاق في أجزاء من اليمن، مع أكثر من نصف مليون حالة في المناطق الجنوبية».[36]

---

(32) موقع الأمم المتحدة، «اليمن»، متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/focus/yemen

(33) يبلغ عدد موظفي القطاع العام حوالي مليونًا ومائتين وخمسين ألف موظف، لمزيد من المعلومات انظر: «تضخم يفوق القدرات المالية: الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي: https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8114

(34) تقرير فريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين بشأن اليمن، 3 سبتمبر/أيلول 2019، ص 266، متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1_AR.PDF#page=7&zoom=auto,-118,662

(35) نفس المرجع السابق، ص 270.

(36) متاح على الرابط: https://www.unicef.org/press-releases/malnutrition-surg- ، https://p.dw.com/p/3kTuk es-among-young-children-yemen-conditions-worsen.

الإطار القانوني

يتحتم على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين وعدم التدخل فيها بشكل تعسفي، وضمان حرية حركة العاملين في المجال الإنساني، والتي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية ملحة.

يُحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وبموجب القانون الإنساني الدولي؛ فإن تجويع المدنيين كأسلوب حرب يشمل، لهذا الغرض، مهاجمة أو تدمير أو إزالة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين أو جعلها عديمة الفائدة، مثل مخازن الأغذية، والمناطق الزراعية للإنتاج المواد الغذائية والمحاصيل، والماشية، ومنشآت مياه الشرب والإمدادات، وأعمال الري.

إن تجويع المدنيين عمدًا من خلال حرمانهم من الاحتياجات التي لا غنى عنها لبقائهم أو من خلال تعمد عرقلة المساعدات الإنسانية يعد جريمة حرب. كما تمت إضافة هذا الانتهاك مؤخرًا إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية باعتباره جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية.

بعض الأمثلة

- في يوم الإثنين 27 يناير/ كانون الثاني 2020، حوالي الساعة 4:00 مساءً، في مديرية أسلم بمحافظة حجة، قامت مركبة عسكرية (بيك آب- تويوتا) تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) باقتحام ثلاثة مخازن للمعونات الإغاثية خاص بمنظمة دولية حكومية تعمل بالتنسيق مع برنامج الغذاء العالمي، أقدم المسلحون على طرد عاملي الإغاثة والتحفظ على المخازن التي تحوي مواد غذائية جزء منها منتهي الصلاحية، نقلت المواد الغذائية منتهية الصلاحية إلى مخازن خاصة بالجماعة، قاموا ببيعها لاحقًا إلى تجار التموينات الغذائية، يستفيد من تنفيذ هذا المشروع ما يقارب 19408 مدني ونازح. تسببت الواقعة في إيقاف عملية توزيع المعونات الإغاثية لمدة 15 يومًا ما أدى إلى حرمان 180 أسرة نازحة تقيم في مخيم بني حسن.

قال أحمد أحد النازحين (اسم مستعار- 50 عامًا) «: «كنت مستاء جدا لتوقف عملية توزيع المواد الإغاثية، إلا أنني أصبت بخيبة أمل هائلة جراء عدم ظهور أسماء أسرتي على كشوف المستفيدين. يتدخل (الحوثيون) في إدراج أسماء وهمية في الكشوفات وهذا ما يأتي على حسابنا.»[37]

- في يوم الجمعة 25 سبتمبر/أيلول 2020، حوالي الساعة 5:15 فجرًا، في مديرية خب والشعف بمحافظة الجوف، أقدم أحد أفراد المنطقة العسكرية السادسة التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا مستخدمًا مركبة مدنية (بيك آب-تويوتا) على دهس ثلاثة عاملين في مجال الإغاثة مرتين بينما كانوا نائمين بجوار خيمة في الصحراء ما أدى إلى مقتلهم على الفور. كان عاملو الإغاثة في مهمة تنفيذ مشروع توزيع مساعدات إنسانية ممول من قبل برنامج الغذاء العالمي بالتنسيق مع منظمة محلية. ويستفيد من هذا المشروع ما يقارب من 1400 نازح/نازحة يتلقون 886 سلة غذائية.

قال قاسم ناصر (اسم مستعار- 25 عامًا): **«ارتكاب الجريمة تم بشكل قصدي وكثأر، فمكان الحادثة لم يكن طريق عبور المركبات بل بجوار خيمة في الصحراء، حيث كان الفريق نائمًا ليتم دهسهم مرة ومعاودة اجتياح أجسادهم مرة أخرى. وللعلم فقد طلب مرتكب الجريمة من أحد العاملين الضحايا ضم أسماء تابعة له في كشوفات المستفيدين وهذا ما تم رفضه.»** [38]

- في مساء يوم الإثنين 2 مارس/آذار 2020، في الساحل الغربي بمحافظة الحديدة، داهم مسلحون تابعون للقوات المشتركة المدعومة إماراتيًا مبنى منظمة محلية خاصة بمشروع الحماية ودعم سبل العيش منفذ من قبل منظمة محلية ممولة من صندوق الأمم المتحدة للإسكان، وأقدموا على إتلاف جزء من الأثاث وكل اللافتات الخاصة بالمشروع، ثم قاموا بطرد عاملي الإغاثة والإرشاد النفسي وإغلاق المبنى، دون إبراز أي مذكرة رسمية توضح أسباب الإغلاق، استمر الإقفال فترة امتدت شهرًا كاملًا.

قالت أماني محمد (اسم مستعار- 29 عامًا) لـ مواطنة: **«في شهر فبراير/ شباط الماضي 2020، قدمنا مساعدات نقدية بما يعادل 100 دولار لعدد كبير من الحالات المسجلة لدينا، كما أن قرابة 70 في المئة من حالات النساء التي نستقبلها بحاجة إلى دعم نفسي بسبب شظف العيش والذعر المتفشي.»**[39]

(37) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد النازحين، بتاريخ 28 يناير/كانون الثاني 2020.

(38) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد عاملي الإغاثة عبر الهاتف، بتاريخ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

(39) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عاملة إغاثية، بتاريخ 2 مارس/آذار 2020.

الفصل السادس: الاحتجاز التعسفي

الاحتجاز التعسفي

خلال العام 2020 وثقت مواطنة 195 واقعة احتجاز تعسفي لـ حوالي 287 ضحية، من بينهم 21 طفلًا. حيث أقدمت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في المحافظات التي تسيطر عليها على ارتكاب 94 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: ذمار، وعمران، والبيضاء، والمحويت، وحجة، والضالع، صعدة، وأمانة العاصمة، والحديدة، وتعز، وإب، ومأرب، وريمة، كما وثقت مواطنة 59 واقعة احتجاز تعسفي نفذتها القوات الحكومية في محافظات: مأرب، وشبوة، وتعز، ولحج، وأبين، وحضرموت، بينما تقع المسؤولية على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا في 38 واقعة احتجاز تعسفي في محافظات: عدن، ولحج، وأبين، وحضرموت. كما أقدمت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيا على 4 وقائع في محافظتي تعز والحديدة. إضافة إلى أن حصاد العام 2020 شمل توثيق حالات احتجاز تعسفي بحق 22 امرأة من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) في محافظات: حجة، وذمار، والبيضاء؛ والقوات الحكومية في محافظتي مأرب وتعز؛ وقوات المجلس الانتقالي في محافظات: حضرموت، وأبين، وعدن.

واحتُجز المعتقلون في سجون رسمية وغير رسمية وسرية. كما استخدمت الأطراف المتحاربة الاحتجازات كوسيلة لمضايقة الخصوم وفرض إرادتهم على السكان في المناطق الواقعة تحت سلطاتهم.

وتعمل مواطنة لحقوق الإنسان على تقديم الدعم القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي في 17 محافظة يمنية عبر 20 محاميًا ميدانيًّا. خلال العام 2020، قدم محامو مواطنة العون والاستشارة القانونية في 388 قضية، وتهدف متابعة الفريق المستمرة إلى الإفراج عن ضحايا الاحتجاز التعسفي، أو تحسين ظروف الاحتجاز: «بيئة المحتجز، والتطبيب، إلخ»، وكذلك الدفع نحو مضي إجراءات الاحتجاز طبقًا للقوانين الوطنية والدولية. وخلال العام 2020 أطلق سراح 122 محتجزًا تعسفيًا ممن وثقت مواطنة وقائعهم طيلة فترة النزاع، من بينهم محتجزون قدمت لهم مواطنة الدعم القانوني، بينما لا يزال العديد من الضحايا قيد الاحتجاز.

الإطار القانوني

يحظر كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان الاحتجاز التعسفي سواء أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية، وتنص العهود الدولية على أنه لا يجوز إخضاع أحد للاحتجاز أو الاحتجاز التعسفي. فضلًا عن المادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعتبر اليمن من الدول الموقعة عليه، على أنه «لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراءات المقررة فيه».

فيما أشارت لجنة حقوق الإنسان أنه لا يجوز للدول التحجج بحالة الطوارئ لتبرير الاحتجاز التعسفي. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك سبب وجيه للاحتجاز سواء للاحتجاز الأولي أو لغرض استمرار الاحتجاز. لمنع الاحتجاز التعسفي، فإن هناك التزام بإبلاغ الأشخاص بأسباب احتجازهم، وتقديمهم على الفور إلى للقضاء وإتاحة الفرصة لهم للطعن في قانونية احتجازهم.

وينص الدستور اليمني على الضمانات الأساسية الخاصة بإجراء العدالة الجنائية، كما يحدد أيضًا أنه **« كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يقدم إلى القضاء خلال أربعة وعشرين ساعة من القبض عليه على الأكثر»**[40]، وأن «القضاة وحدهم يحق لهم تمديد أمر القبض لما يتجاوز فترة الأيام السبعة الأولى». وينص قانون العقوبات اليمني أيضًا على فرض عقوبة السجن لفترة تصل إلى خمسة أعوام بحق المسؤولين الذين يحرمون الأشخاص من حرياتهم بالخطأ.

بعض الأمثلة

- في يوم الإثنين 31 أغسطس/ آب 2020، عند حوالي الساعة 10:15صباحًا، في مديرية عبس محافظة حجة، جاءت سيارة شرطة على متنها جندي واحد وشرطيتان يتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين) إلى منزل الطفلة أفنان شعيبي (14 عامًا)، قامت الشرطيتان باعتقال أفنان فور عودتها من المدرسة واقتيادها إلى سجن في إحدى المدارس وحبسها لمدة 13 يومًا بتهمة «التواصل الهاتفي مع ابنة خالتها المختطفة».

قالت خميسة فتح الدين (30 عامًا) لـ مواطنة: **«تم اختطاف ابنة أختي نوف (15 عامًا) دون أن يقوم الأمن بإجراءات جدية، وكل الذي قاموا به هو اعتقال ابنتي أفنان بذريعة مهاتفتها نوف قبل الاختطاف!! وبذا أصبحت مصيبتنا مصيبتين، فقد خفت أن تتحول صغيرتي مجرمة برميها ظلمًا في السجن.»**[41]

(40) المادة رقم (76)، قانون الإجراءات الجزائية، قرار جمهوري بالقانون رقم (13) لسنة 1994.

(41) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والدة أفنان، بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2020.

- في يوم السبت 25 يناير/ كانون الثاني، عند حوالي 9:00 صباحًا، وحتى 10:00 صباحًا تقريبا في يوم الأحد 26 يناير/ كانون الثاني 2020، قامت القوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليًا، في مديرية حبان محافظة شبوة، بحملة اعتقالات طالت 16 مدنيًا من بينهم 9 أطفال، واقتيدوا جميعًا من أماكن ثلاث نقاط تفتيش ثابتة في منطقة العرم وقرن السوداء والنقبة إلى سجن مدينة العرم بمديرية حبان.

قال لحمر علي صلفوح (53 عامًا) لمواطنة: «اعتقلت قوات الأمن ابني (14 عامًا) وآخرين من أبناء قبيلتي معظمهم من الأطفال في ظروف احتجاز سيئة وبدون أي مسوغ قانوني. هذا التعسف هو ثمن معارضتنا السياسية للحكومة والسلطة المحلية.»[42]

تم إطلاق سراح جميع المعتقلين عبر وساطة محلية في مساء الخميس 30 يناير/ كانون الثاني 2020.

- في يوم الأحد 14 يونيو/حزيران 2020، عند حوالي الساعة 10:00 صباحًا، داهمت مركبتان عسكريتان (بيك آب – تويوتا) تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا إحدى قرى مديرية القبيطة محافظة لحج، وأقدم عشرة جنود يرتدون بزات عسكرية على اعتقال 10 مدنيين من بينهم طفل، بعد يوم من انفجار عبوة ناسفة بإحدى المركبات العسكرية، ثم تم اقتياد المدنيين إلى سجن يقع بداخل معسكر في مديرية ردفان محافظة لحج.

قال سعيد حمود (اسم مستعار – 51 عامًا) لـ مواطنة: **«في اليوم التالي لانفجار عبوة ناسفة على قارعة الطريق أصابت عربة عسكرية تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، قامت حملة عسكرية بمداهمة المنازل واعتقل الذكور في القرية، جميع المعتقلين مدنيون نزحوا من القرى المجاورة جراء اشتداد المعارك وليس لهم أي صلة بأي طرف.»**[43]

تم اعتقال جميع الضحايا لمدة شهر وعشرة أيام، ثم تم الإفراج عنهم.

(42) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد أحد الضحايا، بتاريخ 2 فبراير/شباط 2020.

(43) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الضحايا، بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2020.

الاحتجاز التعسفي

195 واقعة احتجاز تعسفي وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحايا الاحتجاز التعسفي

21 طفـل

287 محتجزاً تعسفياً

22 امـرأة

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

94 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

59 القوات الحكومية

38 المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا

4 القوات المشتركة في الساحل الغربي

الفصل السابع: الاختفاء القسري

الاختفاء القسري

خلال العام 2020، وثقت مواطنة 89 واقعة اختفاء قسري لحوالي 91 ضحية من بينهم طفلان. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 53 واقعة اختفاء قسري في محافظات: ذمار، وإب، وأمانة العاصمة، وتعز، وحجة، وصعدة، والبيضاء، والضالع، وصنعاء، والمحويت، وعمران. كما تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن 14 وقائع اختفاء قسري في محافظات: مأرب، وأبين، والجوف، والضالع، والمهرة، وحضرموت، وشبوة، فيما ارتكبت التكوينات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المسنودة إماراتيًا 22 واقعة اختفاء قسري بحق مدنيين في محافظات: عدن، والضالع، ولحج، وحضرموت، وسقطرى.

ويعاني المختفون قسرًا في اليمن فظائع جسيمة داخل أقبية السجون، وفي الغالب تقوم أطراف النزاع في اليمن بإخفاء المدنيين قسرًا بدوافع الاشتباه بانتسابهم إلى تنظيمات معادية أو تجريم انتمائهم السياسي أو تبني آراء مناهضة. ومن الواضح أن إحدى المسببات الأولية لظاهرة تفشي انتهاك الاختفاء القسري هو شعور أطراف الحرب أنهم في مأمن عن المساءلة وسبل الإنصاف، على الرغم من كون الاختفاء القسري يعد انتهاكًا جسيمًا قد يرقى إلى جريمة حرب، وتتعدى الأضرار المترتبة على الضحايا لتطال عائلاتهم وأصدقاءهم والمجتمع ككل.

وفي مسعى منها للحد من استمرار أطراف النزاع في ممارسة الاختفاء القسري، تقدم مواطنة دعمًا قانونيًا لمتابعة قضايا المختفين قسرًا، وتبذل جهودًا للضغط على أطراف النزاع في سبيل الكشف عن مصيرهم والسماح لذويهم بزيارتهم وإحالتهم إلى القضاء وفقًا للإجراءات القانونية. وما يزال بعض الضحايا التي تتابع مواطنة حالاتهم قيد الاختفاء القسري.

الإطار القانوني

يُحظر الاختفاء القسري أثناء النزاعات المسلحة. وتنتهك حالات الاختفاء القسري أو تهدد بانتهاك مجموعة من قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء، بما في ذلك حظر الاحتجاز التعسفي والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والقتل داخل أماكن الاحتجاز. ويتعين على الأطراف المتنازعة اتخاذ خطوات لمنع حالات الاختفاء أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، بما في ذلك تسجيل أسماء المحتجزين، ويجب أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع وتزويد أفراد أسرهم بمعلومات عن مصيرهم.

بموجب نظام روما الأساسي، المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، تشكل الممارسة الممنهجة للاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية. فيما يعد أخذ الرهائن، أو ضبط أو احتجاز أي شخص، أو التهديد بقتله، أو إصابته أو الاستمرار في احتجازه لإجبار طرف ثالث على القيام أو الامتناع عن القيام بفعل شيء كشرط للإفراج عنه أو من أجل سلامته؛ يعد أيضًا جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي.

لا يجرّم القانون اليمني الاختفاء القسري على هذا النحو، ولم يصادق اليمن على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ومع ذلك، فإن القراءة الشاملة للمبادئ الدستورية والقانونية المنصوص عليها في الدستور اليمني فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتجاز التعسفي والتعذيب، توضح أنها تحظر هذه الممارسة. وينبغي على اليمن المصادقة على الاتفاقية ومواءمة القانون المحلي مع أوجه الحماية المنصوص فيها.

بعض الأمثلة

- في يوم الخميس 16 أبريل/ نيسان 2020، قرابة الساعة 5:30 صباحًا، في مديرية الثورة بأمانة العاصمة، قامت مجموعة من الجنود والمجندات «زينبيات» كانوا على متن 7 مركبات عسكرية تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بمحاصرة منزل يتواجد فيه أسعد محسن (اسم مستعار – 28 عامًا)، أقدم الجنود على اقتحام المنزل واعتقال أسعد واقتياده إلى مكان مجهول.

قال والد أسعد (58 عامًا) لمواطنة: **«قبل اعتقال ابني أسعد بيومين اقتحم 6 جنود يضعون أقنعة منزلي وأطلقوا النار على الباب ما أثار رعب وهلع أفراد أسرتي، وحينما لم يجدوا ابني انطلقوا إلى بيته واقتحموه بقوة أسلحة أيضًا لكنهم لم يجدوه.»** بعد يومين، عادت مجموعة كبيرة من جنود أنصار الله إلى منزل ابن عم أسعد وأخذوه.

ما يزال أسعد مختفيًا قسرًا حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

- في يوم الأربعاء 23 سبتمبر/ أيلول 2020، عند حوالي 7:00 مساءً، أقتحم جندي تابع للقوات الحكومة المعترف بها دوليًا يرتدي ملابس مدنية مقهى واقعًا على الضفة الشرقية لخور المكلا محافظة حضرموت، مصوبًا سلاحه الناري باتجاه محمد سليمان باحويج (28 عامًا) بغرض إجباره على الركوب على متن دراجة نارية، في الأثناء وصلت مركبة عسكري (بيك آب – تويوتا) على متنها 4 جنود يرتدون بزات عسكرية، وقاموا بمعية مركبة عسكرية أخرى باقتياد محمد إلى معسكر الجوية التابع للمنطقة العسكرية الثانية في منطقة ربوة حيث تم إخفاؤه لمدة ثلاثة أيام.

قال محمد لمواطنة: **«أخفيت قسريًا على إثر خلاف شخصي مع جندي، واحتجزت في عتمة زنزانة 3 في 4 متر ليس بها سوى نافذة صغيرة للتهوية والضوء، بعد ثلاثة أيام من اختفائي زارني أبي وأخي فاختلطت مشاعر الاطمئنان بمشاعر القهر على سجني ظلمًا.»**[44]

- في الأحد 27 سبتمبر/ أيلول أطلق سراح محمد بعد أن أجبر والده على التوقيع على التزام لحل الخلاف الشخصي، صباح يوم الإثنين قدم محمد بلاغًا إلى مديرية أمن المكلا التي حررت أمرًا حضور للجندي لكنه لم يحضر.

(44) مقابلة مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحايا، بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

- في يوم السبت 6 يونيو/ حزيران 2020، عند حوالي الساعة 10:15 صباحًا، في محافظة عدن، اعترضت مركبة عسكرية (بيك آب – تويوتا) على متنها 8 جنود يرتدون بزات عسكرية يتبعون قوات المجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا سيارة مدنية يستقلها أسامة سعيد (اسم مستعار- 51 عامًا)، قام الجنود بإنزال أسامة من على سيارته واقتياده إلى سجن إحدى الأجهزة الأمنية، حيث تم اعتقاله بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهر بتهمة «التجسس لصالح جماعة أنصار الله (الحوثيين)».

قال أخو أسامة (49 عامًا) لمواطنة: **"بعد اعتقال أسامة بدقائق تلقيت اتصالًا منه أطلعني بمكان اعتقاله، فانطلقت على الفور لزيارته، أخبرني المحققون أنه لا يمكنني رؤيته حتى الانتهاء من إجراءات التحقيق، ونصحني جندي كان هناك ألّا آتي مرة أخرى لزيارة أخي خشية أن يتم اعتقالي"**

ما يزال الضحية رهن الاحتجاز حتى لحظة كتابة التقرير.

الاختفاء القسري

89 واقعة إخفاء قسري وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحايا الإخفاء القسري

91 مخفي قسراً

2 طفل

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

53 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

14 قوات الحكومية

22 المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا

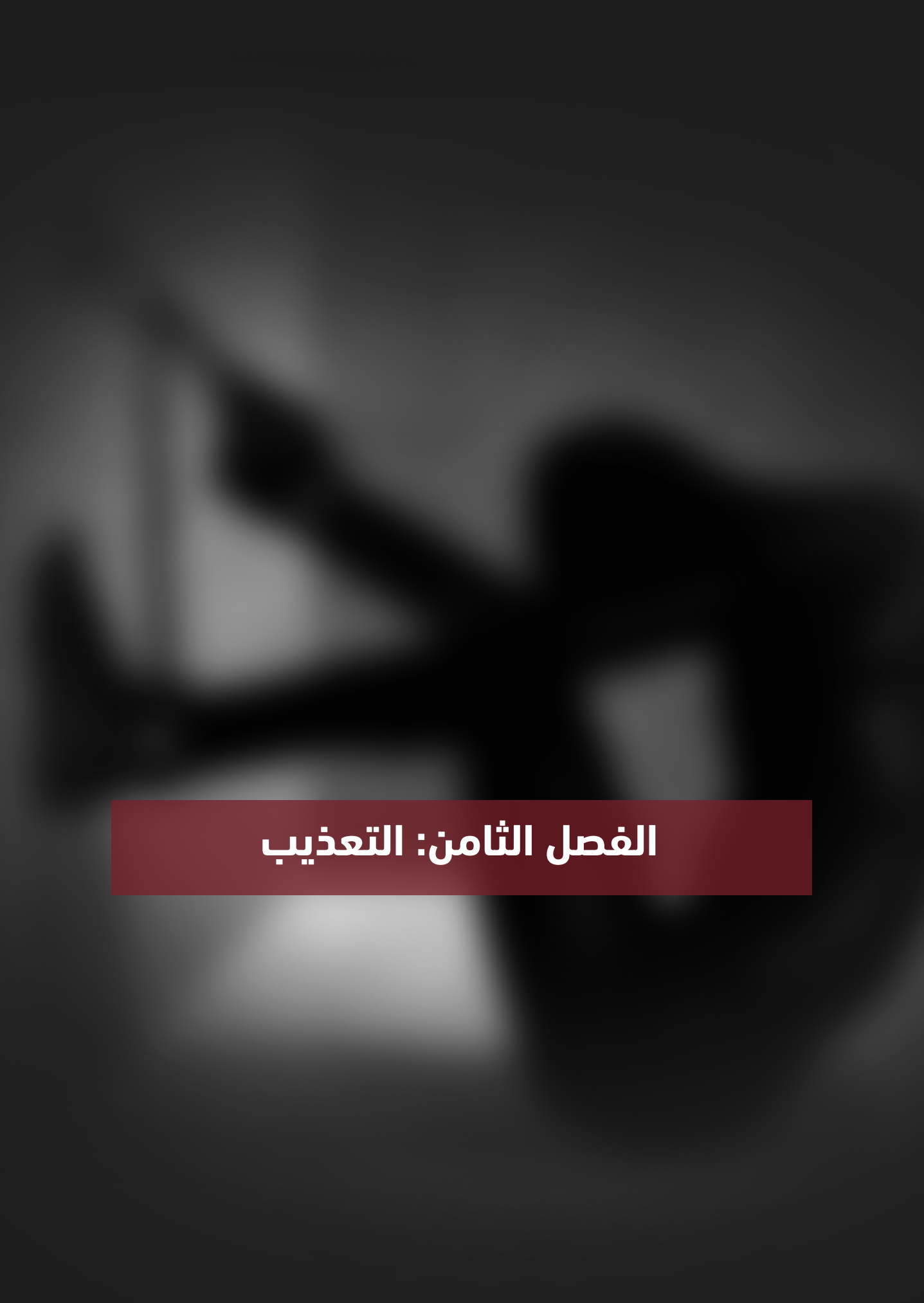

الفصل الثامن: التعذيب

التعذيب

خلال عام 2020 وثقت مواطنة 46 وقائع تعذيب، منها 26 وقائع ارتكبتها قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيا نتج عنها وفاة ضحيتين في محافظات: عدن، وأبين، ولحج. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 12 وقائع تعذيب في محافظات: إب، وحجة، والبيضاء، والحديدة، وريمة، وعمران، حيث أفضت إلى وفاة 5 ضحايا. كما ارتكبت القوات الحكومة المعترف بها دوليًّا 6 وقائع تعذيب في محافظتي مأرب وحضرموت، وتتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي مسؤولية واقعة تعذيب واحدة. في محافظة تعز. فيما ارتكبت القوات الأرتيرية واقعة تعذيب واحدة بحق سبعة صيادين يمنيين احتجزوا في الأراضي الأرتيرية.

وثقت مواطنة أساليبَ مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة من قبل الأطراف المتنازعة، مستخدمة الضرب المبرح بالهراوات، والصعق بالكهرباء، والركل، والصفع، والحشر في غرف ضيقة، وغيرها من ضروب المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة. كما وثقت مواطنة حرمان أشخاص من الرعاية الطبية اللازمة بعد إصابتهم بسبب التعذيب وسوء المعاملة.

استمرار ممارسة التعذيب في أماكن الاحتجاز من قبل كل الأطراف، تأتّى بفعل تفشي سياسة الإفلات من العقاب مصدرها عرقلة الأطراف المتنازعة لمساعي المساءلة والأحكام القانونية الواجبة، وغياب سبل الانتصاف وإحالة الجناة إلى المحاسبة.

الإطار القانوني

يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة ولا يبرره تحت أي ظرف. وقد خصصت المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لحظر التعذيب. وتنص المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 تحديدًا على حماية الأشخاص المحتجزين، ويشمل ذلك المدنيين والمقاتلين الأسرى، من «الاعتداء على الحياة، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب»، وكذلك «الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطّة من الكرامة».

وتحدد اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مجموعة من المقتضيات على الدول لمنع التعذيب، والتحقيق فيه والملاحقة القضائية بشأنه، بالإضافة إلى كفالة سبل الانتصاف. وصادق اليمن في العام 1991 على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وينظر نظام روما الأساسي في الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة غير الدولية. وعند تنفيذ التعذيب كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين، فإن التعذيب يُعد جريمة ضد الإنسانية.

بعض الأمثلة

- **في يوم الثلاثاء 18 أغسطس/ آب 2020، عند حوالي الساعة 4:20 مساءً، اعتقل طفل (14عامًا) من أحد أحياء منطقة جعار بمديرية خنفر، في محافظة أبين واقتيد على متن سيارة عسكرية (بيك آب) من قِبل قوات التدخل السريع، التابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسنودة إماراتيا وزج به في مكان احتجاز يدعى «جبل خنفر «حيث تعرض للتعذيب والمعاملة المسيئة.**

يقول أحد الشهود (22 عامًا): **" حجز الطفل الضحية في زنزانة انفرادية لمدة أسبوعين، وتعرض للركل بالأحذية العسكرية والضرب بالعصي وأعقاب البنادق، كما صُعق بالكهرباء. بالإضافة إلى التعليق من قدميه بواسطة حبال لفترات طويلة، وقد انقطع الحبل ذات مرة ما تسبب بسقوطه فشج رأسه. فضلا عن أن مكان الاحتجاز كان بدون تهوية وله رائحة نتنة، حيث درجة الحرارة والرطوبة مرتفعة وخاصة في الصيف والطعام غير جيد ولا يكفي."** [45]

تم التحقيق معه واتهامه بالسرقة، وعلى الرغم من اعترافه لم يتم تحويله إلى النيابة العامة وظل في مكان احتجاز لا يوافق شروط احتجاز الأحداث، علاوة على استمرار تعرضه للتعذيب لأكثر من 15 مرة حتى أفرج عنه في 22 أكتوبر/ تشرين الثاني 2020.

- في يوم الأحد 9 أغسطس / آب 2020، عند حوالي الساعة: 5:30 مساءً، اعتقل طفل (15 عامًا) من منزله في إحدى قرى مديرية المخا في محافظة تعز من قِبل سيارة عسكرية تُقل عشرة مسلحين تابعين للقوات المشتركة المدعومة إماراتيًا، وسيارة تويوتا بيضاء (بدون رقم) عليها أربعة مسلحين بملابس مدنية يتبعون البحث الجنائي. واقتيد الطفل إلى إدارة الأمن في مدينة المخا، حيث مكث 18 يومًا، تعرض خلالها للحبس الانفرادي والتعذيب لأكثر من ثلاث مرات.

زج بالطفل مباشرة في زنزانة انفرادية تدعى «الضغّاطة»[46] وبدأ التحقيق معه عند حوالي الساعة 11:00 ليلًا حتى قرب الفجر، واستخدمت خلال التحقيقات أساليب تعذيب متعددة منها: الصفع، والضرب باستخدام الأسلاك، والتعليق مع صب الماء في الأنف، والإحراق بإذابة البلاستيك على جسده، التهديد بالصعق والقتل.

كما أجبر على الموافقة بوضع بصمته على اعترافات مكتوبة لم يسمح له بقراءتها. وكان حين يتم إخراجه من الزنزانة الانفرادية يوضع في زنزانة مع محتجزين آخرين بالغين أعدادهم بين 17- 25، خلال جلسات التحقيق والتعذيب وجهت له تهم زرع العبوات الناسفة.

- في يوم الخميس 23 يوليو/تموز 2020، حوالي الساعة 4:30 مساءً، اعتقل علي محمد (اسم مستعار- 20 عامًا) في مديرية العبر الحدودية التابعة لمحافظة حضرموت، واحتجز في مقر قيادة اللواء 142 مشاة الموالي للحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، حيث تعرض للتعذيب خلال فترة اعتقاله التي استمرت أسبوعين.

(45) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد 20 سبتمبر /أيلول 2020

(46) الضغاطة: زنزانة صغيرة حوالي 3×3 أمتار، بدون نوافذ، ومطلية بمادة الاسفلت الأسود بالكامل، ولديها باب حديد صغير.

ولاقى علي صنوفًا من التعذيب منها: الصعق بالكهرباء، وإطفاء السجائر على يده، والضرب بأسلاك وقضبان معدنية وجاروف وكذا بخشبة عليها مسامير.

وبحسب إفادة أحد المقربين من علي(50عامًا): **" بعد خروج علي من المعتقل، كانت حالته مزرية، ملابسه مقطعة، وجروح غائرة في رأسه، حروق في يديه ورجليه، آثار لكدمات تملأ جسده، فضلًا عن حالته النفسية المتدهورة؛ أصبح يهذي ويضحك "**[47]

- في صباح الأحد 5 يوليو/ تموز 2020، تعرض أربعة مدنيين للاحتجاز والتعذيب، في مبنى إدارة أمن مديرية الجبين بمحافظة ريمة التي تخضع لسيطرة جماعة أنصار الله « الحوثيين». وكان قد تم استدعاء الأربعة المدنيين هاتفيا للحضور إلى المبنى الأمني بغرض الاستماع إلى أقوالهم في إحدى الوقائع الجنائية.

تقول إحدى المقابلات: **" التعذيب كان يبدأ بعد منتصف الليل خارج مبنى إدارة الأمن، كلًا على حدة، فيعود الضحية وآثار الضرب على جسمه والدم يسيل من يديه. يتخلل ذلك التعذيب الضرب بالعصي والصعق بالكهرباء والإرغام على الاعتراف باستخدام آلات حادة."**[48]

أفرج عن الأربعة المدنيين بعد مدة تفاوتت بين خمسة عشر يومًا وشهر. خلال هذه الفترة تعرض جميعهم للتعذيب ناهيك عن منعهم من التواصل مع محامين أو مع ذويهم.

(47) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أقارب الضحية بتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2020

(48) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع شاهد 13 يوليو / تموز 2020.

التعذيب

46 واقعة تعذيب وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحايا التعذيب

7

حالات وفاة
في مكان الاحتجاز

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

26 قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا

12 جماعة أنصار الله "الحوثيون"

6 القوات الحكومية

1 القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا

1 القوات الأرتيرية

الفصل التاسع: العنف الجنسي

العنف الجنسي

في العام 2020، وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 15 واقعة عنف جنسي كان ضحاياها 10 فتيات، و6 أولاد وامرأة بالغة، ثلاث من هذه الوقائع كانت محاولة تحرش. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 11 واقعة واقعة في محافظات: تعز، وحجة، والجوف، وعمران. كما تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن 3 وقائع عنف جنسي في محافظة تعز. فيما تتحمل القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية عن واقعة عنف جنسي واحدة في محافظة الحديدة.

كان معظم ضحايا العنف الجنسي من الفئات الهشة ويعيشون في بيئات خطرة، ومعرضين فيها لصنوف من الانتهاكات.

وبالنظر إلى المخاطر المستمرة التي يتعرض لها الناجون وأسرهم تقدم مواطنة عرضًا إجماليًّا للوقائع التي تم توثيقها عوضًا عن وصف الوقائع بالتفصيل.

من المحتمل أن يكون العدد الحقيقي لضحايا العنف الجنسي أعلى من ذلك بكثير، حيث يشكل الخوف من وصمة العار حاجزًا دون الإبلاغ عن الوقائع. ويواجه ضحايا العنف الجنسي النبذ من الأسر والمجتمع المحلي بعد التعرض للعنف الجنسي. وغالبًا ما يقع عليهم اللوم لما يُعتبر فقدانًا للشرف.

وفي أحيان كثيرة لا يبلّغ الناجون وذويهم عن جرائم العنف الجنسي بسبب تخوفهم من الأجهزة الأمنية والقوات المسيطرة التي ينتمي لها المنتهكون.

الإطار القانوني

يُحظر العنف الجنسي والاغتصاب خلال فترات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وتحظر المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية « بما في ذلك المعاملة القاسية والتعذيب و»الاعتداء على الكرامة الشخصية». ويضيف البروتوكول الإضافي الثاني «الاغتصاب» بوضوح إلى قائمة هذه الانتهاكات، ويشمل الإكراه على البغاء أو أي شكل من أشكال هتك العرض.

كما يشير نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسية باعتبارها جرائم حرب.

بالإضافة إلى أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يُحرّم الاغتصاب أو العنف الجنسي اللذين يرقيان إلى أي شكل من أشكال التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

العنف الجنسي

15 واقعة عنف جنسي وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

ضحايا العـنـف الجـنـسي

6
أولاد

10
فتيات

1
امــرأة

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

11 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

3 القوات الحكومية

1 القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا

الفصل العاشر: الاعتداء على المدارس

الاعتداء على المدارس

وفي العام 2020 وثقت مواطنة ما لا يقل عن 85 واقعة اعتداء أو استخدام للمدارس، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن 72 واقعة في محافظات: ريمة، والمحويت، وصعدة، وإب، والجوف، ومأرب، والحديدة، وتعز، وصنعاء؛ منها واقعة قصف بري واحدة، وواقعتي احتلال، و69 واقعة استخدام للمدارس لأغراض عسكرية. بينما ارتكبت قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا 7 وقائع في محافظتي تعز وشبوة، منها 5 وقائع احتلال وواقعتي استخدام دارس. كما وثقت مواطنة 6 وقائع يتحمل مسؤوليتها أكثر من طرف من أطراف النزاع؛ حيث شنت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارة جوية على مدرسة تحتلها جماعة أنصار الله (الحوثيون) في محافظة مأرب، بينما شنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) أربع هجمات برية على أربع مدارس كانت تحتلها القوات الحكومية في محافظة تعز. وكذلك شنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) هجمة برية على مدرسة تحتلها القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا في محافظة الحديدة.

وقد تسببت أطراف النزاع في اليمن في إلحاق أضرار فادحة بمدارس ومرافق تعليمية، وصولًا إلى سقوط قتلى وجرحى في أوساط الطالبات والطلاب. وأصبحت الكثير من المدارس خارج الخدمة أو بمثابة أماكن خطرة بفعل بقايا المقذوفات والمواد المتفجرة، أو بسبب احتمالية تعرضها لهجمات جوية وبرية مباشرة أو غير مباشرة. وأدى نشوب معارك في مناطق عدة إلى وقوع العديد من المدارس في خطوط التماس. كما يتكرر احتلال المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية وقتالية كثكنات عسكرية، أو مراكز احتجاز، أو إيواء وتموين للمسلحين، أو كمراكز للتعبئة والتحشيد.

الإطار القانوني

ينصّ كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق على حماية المرافق التعليمية خلال النزاعات المسلحة. ويرد الحظر المفروض على توجيه هجمات مباشرة ضد الأهداف المدنية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية. ويتعين على الأطراف المتنازعة التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية في جميع الأوقات، والإحجام عن شن هجمات تحتمل تأثيرًا غير متناسب على الأعيان المدنية.

كما يجب على الأطراف المتحاربة افتراض أن الأهداف هي أهداف مدنية في حال كان هناك شك في طبيعتها. كما يؤكد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2225/2015) حول الأطفال في النزاعات المسلحة، وجوب احترام أطراف النزاع للطابع المدني للمدارس. ويعتبر إعلان المدارس الآمنة الذي أقرّه اليمن في العام 2017، دليلًا للأطراف المتنازعة حول كيفية حماية المنشآت التعليمية من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات.

إن استخدام المدارس للأغراض العسكرية أثناء الصراع يعرض الطلاب والمعلمين والإداريين للخطر من خلال تحويل المدارس إلى أهداف للهجوم وتعطيل التعليم.

بعض الأمثلة

- **في يوم السبت 8مارس/ آذار 2020، حوالي الساعة 7:00 صباحا، ألقت مقاتلات التحالف بقيادة السعودية والإمارات قنبلتين على مدرسة درب الاشراف الأساسية الواقعة في قرية درب الأشراف بمديرية مجزر، محافظة مأرب، أثناء تواجد قوات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيون) كانت تحتل المدرسة.**

أدت الهجمة إلى التدمير الكلي للمدرسة المكونة من تسعة فصول ومكتب إداري وثلاث دورات مياه، بالإضافة إلى تدمير منزلين مجاورين بشكل كلي وتضرر منزلين آخرين. كانت المدرسة تستقبل 314 طالبًا وطالبة قبل أن تتعرض للاحتلال من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) ابتداءً من يوم الأربعاء 29 يناير كانون الثاني 2020 حتى لحظة قصفها، وقد شهدت المنطقة مواجهات شديدة ما اضطر أهالي المنطقة إلى النزوح.

يقول أحد الشهود (45 عامًا): **" كانت مدرسة درب الأشراف من أفضل المدارس في مديرية مجزر، اليوم أصبحت كومة من الأحجار"**[49].

- في يوم السبت 26 سبتمبر/ أيلول 2020، حوالي الساعة الثامنة صباحًا، شنت جماعة أنصار الله (الحوثيون) هجومًا بريًا بثلاث قذائف مدفعية على مدرسة الخير الأساسية الثانوية في قرية أبعر، بمديرية صبر الموادم، محافظة تعز. في أثناء تواجد جنود تابعين للحكومة المعترف بها دوليًا كانوا يحتلون أربعة فصول دراسية داخل المدرسة منذ مطلع يناير/ كانون الثاني 2018، ما أدى إلى تهدم جزء من سور المدرسة وإصابة مدني (20 عامًا) بشظايا غائرة في فخذه الأيسر.

وبحسب الشهود فإن جماعة أنصار الله "الحوثيين" قصفت منطقة أبعر بسبع قذائف مدفعية، ثلاث منها أصابت المدرسة، حيث أطلقت القذائف من مناطق تمركز جماعة أنصار الله (الحوثيين) في تبة الجعشاء التي تبعد كيلو ونصف إلى الجنوب الشرقي من منطقة المدرسة المستهدفة. المدرسة مكونة من 17 قاعة دراسية وتقدم التعليم لما لا يقل عن 600 طالب وطالبة.

يقول أحد سكان المنطقة (طالب/ 20 عامًا)**: "رغم تكرر القصف على منطقة أبعر كانت المدرسة على وشك استقبال العام الدراسي الجديد، ولكن الآن تشرد الطلاب بين مدارس ومساجد المناطق المجاورة خوفًا من استهداف المدرسة مجددًا ".** [50]

- في يوم الأحد 5 يناير /كانون الثاني 2020 وعند حوالي الساعة 5:00 مساءً، أقدمت قوة عسكرية تتبع قوات الحكومة المعترف بها دوليا على احتلال مدرسة العرم الأساسية في منطقة العرم، بمديرية حبان، محافظة شبوة، الجنود حولوا المردسة إلى ثكنة عسكرية عقب احتدام العمليات العسكرية ضد قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا، ما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية بشكل كلي حتى مغادرتهم يوم الجمعة 21 فبراير/ شباط 2020.

(49) مقابلة أجرتها مواطنة مع شاهد بتاريخ 10 مارس /آذار 2020.

(50) مقابلة مواطنة مع شاهد في أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

وعاودت القوات الحكومية احتلال المدرسة في يوم السبت 18 أبريل/نيسان 2020، كانت العملية التعليمية متوقفة منذ 22 مارس/ آذار 2020 تبعا لقرار وزارة التربية والتعليم في إطار الإجراءات الاحترازية الرامية للحد من تفشي جائحة كوفيد-19. خرجت القوات من المدرسة في صباح الخميس 1 أكتوبر/ تشرين الثاني بعد وساطة قبلية. كما تكرر احتلال المدرسة للمرة الثالثة؛ حين اقتحمت قوة عسكرية المدرسة في مساء الخميس 22 أكتوبر 2020 واتخذت من قاعات الدراسة أماكن للنوم ومضغ القات. هذا وقد عمد الجنود بعد خروجهم من المدرسة في يوم السبت 24 أكتوبر 2020 إلى احتلال مبنى سكن المعلمين المجاور، والذي يحوي أيضًا مخزنًا للكتب والمستلزمات المدرسية.

تتألف المدرسة من 9 فصول دراسية وتضم 261 طالبًا و57 طالبة موزعين على الفصول الدراسية من الصف الأول وحتى الصف التاسع وتقع المدرسة في موقع هام على الخط العام الرابط بين محافظتي شبوة وأبين.

يقول مدير المدرسة (42 عامًا): **"قام الجنود قبل انسحابهم بنهب بعض الأبواب والشبابيك، والآن لا يوجد ما يحمي الطلاب من البرد."** [51]

- في يوم السبت 22 فبراير/شباط2020، عند حوالي الساعة 3:00 مساءً، أقدمت جماعة أنصار الله « الحوثيون» على تفجير مدرسة آل صلاح الأساسية الواقعة في منطقة الروض آل صلاح بمديرية مجزر، بمحافظة مأرب، ما أدى إلى تدميرها بالكامل.

كانت المدرسة تتكون من 18 قاعة دراسية، ستة منها مبنية من الحجر و12 قاعة دراسية عبارة عن خيام متنقلة بهياكل حديدية أضيفت لاستيعاب العدد المتزايد من الطلاب النازحين ليصل عدد المسجلين في العام الدراسي 2019- 2020 إلى 1000طالب وطالبة. نزح السكان عقب وقوع المنطقة ضمن خطوط التماس بين جماعة أنصار الله «الحوثيين» والقوات الحكومية منذ مطلع العام 2020، وحين استولت جماعة أنصار الله المسلحة «الحوثيون» على مناطق آل صلاح منذ بداية فبراير 2020 عمدت إلى تفجير المدرسة لمنع تقدم قوات الحكومة المعترف بها دوليًا.

يقول أحد الشهود: **" لقد رأيت المدرسة تتهاوى، وتسوى بالأرض نتيجة التفجير" ويضيف: "كانت منطقتنا آمنة وتستقبل نازحين من مناطق مختلفة، إلى أن وصل الحوثيون "**.[52]

(51) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع مدير المدرسة بتاريخ 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

(52) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد الشهود بتاريخ 21 مارس آذار 2020.

الاعتداء على المدارس

85 واقعة اعتداء أو استخدام للمدارس وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

أنواع الانتهاكات للمدارس

7 هجمات جوية وبرية

المسؤولية

- **6** جماعة أنصار الله «الحوثيون» (هجمات برية)
- **1** التحالف بقيادة السعودية والإمارات (هجمات جوية)

71 استخدام لأغراض عسكرية

المسؤولية

- **69** جماعة أنصار الله «الحوثيون»
- **2** قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا

7 احتلال عسكري

المسؤولية

- **2** جماعة أنصار الله «الحوثيون»
- **5** قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا

الفصل الحادي عشر: الاعتداء على الرعاية الصحية

الاعتداء على الرعاية الصحية

طوال العام 2020 وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 44 واقعة اعتداء على المستشفيات والمراكز صحية والطواقم الطبية بأنماط مختلفة من الانتهاكات، 17 واقعة منها كانت اقتحام واعتداء مسلح، و6 وقائع قصف بري، و12 واقعة اعتقال لعاملين في المجال الصحي، و9 وقائع منع وصول المساعدات الإنسانية والطبية. خلال هذه الهجمات، قُتل شخصان من بينهم عامل صحي ومساعدة طبيب، وجرح 5 آخرون من بينهم عاملتان صحيتان وطفل. وبحسب الوقائع التي وثقتها مواطنة ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 22 واقعة في محافظات: تعز، والمحويت، وصعدة، ومأرب، وريمة، وأمانة العاصمة، والبيضاء، وذمار. فيما تتحمل القوات الحكومية مسؤولية 15 واقعة في محافظات: تعز، وحضرموت، وشبوة، ومأرب. وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا 5 وقائع في محافظات: لحج، وعدن، وأبين، كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا واقعتين في محافظتي تعز ولحج.

وتتحمل أطراف الحرب في اليمن مسؤولية الاستهداف المستمر للقطاع الطبي المتهالك في ظل ظروف إنسانية غاية في الخطورة، خصوصا مع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

الإطار القانوني

تُمنح المستشفيات وغيرها من المراكز والوحدات الطبية حماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، وتشترط المواثيق الإنسانية الدولية السماح للطواقم الطبية، مثل الأطباء والممرضات، والمسؤولين للبحث عن الجرحى وجمعهم ونقلهم وعلاجهم، وتوفير الحماية لهم. ويُحتم القانون الإنساني الدولي على أطراف النزاع احترام وحماية موظفي الإغاثة الإنسانية من المضايقة والترهيب والاحتجاز التعسفي. ويتعين على أطراف النزاع السماح بالمرور السريع للمساعدات الإنسانية وتيسير سيرها وعدم التدخل فيما يخصها بشكل تعسفي، وضمان انسيابية حركة العاملين في المجال الإنساني التي لا يمكن تقييدها إلا مؤقتًا لأسباب تتعلق بضرورة عسكرية ملحة.

وبموجب نظام روما الأساسي، فإن القصد في توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية، ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبينّة في اتفاقيات جنيف طبقًا للقانون الدولي؛ يُعد جريمة حرب، ويجرّم التعمد في تنفيذ هجمات ضد المستشفيات والأماكن التي يُجمع فيها المرضى والجرحى، شريطة ألا تكون أهدافًا عسكرية.

تزول عن المستشفيات الحماية التي تحظى بها من الهجمات في حالة استخدامها خارج نطاق مهامها الإنسانية، ولارتكاب «أفعال تضر بالعدو». وحتى لو تم استخدام مستشفى ما من قبل قوة معارضة لارتكاب أفعال تضر بالعدو، على سبيل المثال لتخزين الأسلحة أو لإيواء المقاتلين القادرين على القتال أو لشن هجمات، فإنه يجب على القوة المهاجمة أن توجه تحذيرًا للطرف الخصم للتوقف عن إساءة استخدام المرفق الطبي، وأن تحدد فترة زمنية معقولة للتوقف عن إساءة الاستخدام، وأن تقوم بالهجوم فقط بعد أن تتأكد من أنه لم يجر التعامل جديًا مع التحذير. كما يفقد العاملون الصحيون الحماية التي يحظون بها فقط إذا ارتكبوا أعمالًا تضر بالعدو، خارج نطاق مهامهم الإنسانية. فيما يُحظر القانون الإنساني الدولي معاقبة أي شخص على أداء واجباته الطبية بما يتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب، أو إجبار أي شخص على ممارسة أنشطة طبية مخالفة لأخلاقيات مهنة الطب. كما يجب أيضًا السماح لوسائل النقل الطبي، مثل سيارات الإسعاف بالعمل، وحمايتها. تفقد هذه الوسائل الحماية التي تحظى بها فقط إذا تم استخدامها لارتكاب أعمال تضر بالعدو.

بعض الأمثلة

- في يوم الخميس 9 أبريل/ نيسان 2020، قرابة الساعة 2:45 مساءً، في مديرية القاهرة بمحافظة تعز، وقعت اشتباكات مسلحة بين مجموعتين متنافستين من الأفراد المسلحين التابعين للقوات الحكومية بالقرب من مستشفى الروضة التخصصي، فقامت الحراسة الأمنية على الفور بإغلاق البوابة الرئيسية للمستشفى، بعد بضعة دقائق حاولت إحدى المجموعتين من الرجال المسلحين اقتحام البوابة لإسعاف اثنين من مصابيها، امتنعت الحراسة عن فتح البوابة بسبب الخطر الأمني، فباشر الجنود المسعفين إطلاق الرصاص الحي باتجاه المستشفى ما أدى إلى إصابة أحد الحراس بجروح طفيفة وأثارت الرعب والهلع في أوساط الكادر الطبي والمرضى.

قال جمال عوض (اسم مستعار – 50 عامًا) لمواطنة: **«بعد الحادثة قدمنا شكوى رسمية إلى قسم الشرطة وقيادة أمن المحافظة لضبط المعتدين على المستشفى، غير أنهم لم يتخذوا أي خطوات ملموسة تعيد لنا الأمن الذي افتقدناه.»**[53]

وقد وثقت مواطنة ثلاث هجمات برية أصابت مستشفى الروضة في مدينة تعز منذ اندلاع النزاع المسلح أواخر 2014.

- في يوم الإثنين 12 أبريل/ نيسان، عند حوالي الساعة 10:30صباحا، في مدينة صعدة مركز المحافظة، حضر محافظ المحافظة إلى مركز الحجر الصحي لمرضى كورونا في مدرسة الزهراء للبنات وصرح للمتواجدين بأن منظمة دولية بالتنسيق مع منظمة محلية طالبوا بكشف أسمائهم، لكنه رفض بحجة أن هذا العمل «استخباراتي». تسبب الأمر في منع وصول الاحتياجات الإنسانية الملحة للمركز، حيث كانت المنظمات تعمل على الحد من انتشار فيروس كورونا عبر توفير المتطلبات الضرورية كأدوات صحية ومعدات تعقيم، ومواد إيوائية كأغطية نوم وفرش، وأدوات مطبخية، وخيام، وخزانات، وحاويات مياه، ومواد غذائية.

قال مروان حسين (اسم مستعار - 50 عامًا) لـ مواطنة: **«لم يصل إلى مركز الحجر من (الحوثيين) غير خزانات ماء ومعدات رش للتعقيم، وأهلي من كانوا يجلبون لي الطعام يوميًا، كانوا يلقنونا طوال أيام العزل محاضرات عن الحركة «الحوثية» عبر مكبرات الصوت في المدرسة، أقمت 14 يومًا ولم يصل إلى المركز أي مساعدات إنسانية.»** [54]

- في يوم الخميس 28 مايو/آيار 2020، قرابة الساعة 8:05 مساءً، في مديرية ردفان محافظة لحج، دخلت إلى باحة مستشفى ردفان العام مركبة عسكرية (بيك آب – تويوتا) على متنها 5 جنود يرتدون بزات عسكرية تابعين للقوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًا لإسعاف أحد المرضى، لم يتمكن الطاقم الطبي من إجراء أشعة سينية للمريض نظرًا لانطفاء التيار الكهربائي، أثر الأمر حفيظة المجندين الذين لم يترددوا في الاعتداء بالضرب على الإخصائي، فضلًا عن التعادي بالشتم والسب على بقية الأطباء والتهديد باستخدام السلاح.

(53) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع طبيب، بتاريخ 13 أبريل/نيسان 2020.

(54) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع ضحية، بتاريخ 12 مايو/ آيار 2020.

قال شاهد عيان (45 عامًا)، لـ مواطنة: «بينما كان المشفى مليئًا بحالات مرضية بسبب انتشار وباء الحميات في المنطقة، قام الجنود بالاعتداء علينا وشتمنا وهددوا بطردنا بقوة السلاح ما أدى إلى توقف العمل لمدة ربع ساعة، أبلغنا مديرية أمن ردفان حينها بالحادثة فلم توفر لنا أي الحماية.»[55]

الاعتداء على الرعاية الصحية

44 واقعة اعتداء وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

24 اقتحام مسلح وقتل بالرصاص الحي

6 قصف بري

4 منع وصول المساعدات الإنسانية والطبية

ضحايا الإعتداءات

2 قتيلان أحدهما عامل صحي والآخر مساعد طبيب

5 جرحى بينهم عاملتين صحيتين وطفل

3 اعتقال ثلاثة عاملين صحيين

مسؤولية وقائع الاعتداءات

22 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

15 القوات الحكومية المعترف بها دوليًا

5 المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا

(55) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع عامل صحي، بتاريخ 9 يونيو/ حزيران 2020.

الفصل الثاني عشر: اعتداءات أخرى على المدنيين

اعتداءات أخرى على المدنيين

في العام 2020 وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 27 واقعة دهس بالعربات العسكرية، تسبت في مقتل 22 مدنيًّا بينهم 6 أطفال، وإصابة 23 مدنيًّا بينهم 3 نساء و3 أطفال. تقع المسؤولية على قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا في 5 وقائع في محافظات: تعز، والجوف، وحضرموت. بينما ارتكبت جماعة أنصار الله (الحوثيون) 7 وقائع في محافظات: حجة، وصعدة، والحديدة، والجوف. كما ارتكبت القوات المشتركة في الساحل الغربي المدعومة إماراتيًّا 3 وقائع في محافظتي الحديدة، وأبين. وتتحمل قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيًّا المسؤولية في 12 واقعة في محافظتي: أبين، وعدن. وتقع المسؤولية على قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في واقعة واحدة في محافظة أبين.

كما وثقت مواطنة، خلال العام 2020، مقتل 57 مدنيًا بالرصاص الحي، بينهم 9 أطفال و10نساء، وجرح 161 مدنيًا من بينهم 83 طفلًا و25 امرأة. ولم تتمكن مواطنة من تحديد مسؤولية الطرف المنتهك في هذه الوقائع.

بعض الأمثلة

- في يوم الإثنين 17 فبراير/شباط 2020، قرابة الساعة 11:30 صباحًا، بحي الركابية بمديرية الخوخة محافظة الحديدة، دهست مركبة عسكري تتبع القوات المشتركة المدعومة إماراتيًا طفلتين (7-6 سنوات) أثناء عودتهن من المدرسة - مدرسة مجمع 22 مايو للبنات- إلى المنزل وقد توفيتا على الفور.

- في يوم الإثنين 17 أغسطس /آب 2020، حوالي الساعة 5:00 مساءً، بحي الروضة في مديرية القاهرة محافظة تعز، أصيبت طفلة (6 سنوات) برصاصة حية أثناء قيامها بجلب الماء لأسرتها، وقد أصابت الرصاصة الجهة الجدارية الخلفية اليسرى من الرأس مع خروج الأنسجة الدماغية بحسب التقرير الطبي للضحية، حيث أجري لها عملية جراحية في مستشفى الصفوة العام، وظلت تحت الملاحظة في قسم العناية المركزة إلى 1 سبتمبر /أيلول 2020.

اعتداءات أخرى على المدنيين

الدهس بالعربات العسكرية

27 واقعة دهس بالعربات العسكرية وثقتها "مواطنة" خلال العام 2020

ضحايا الاعتداء

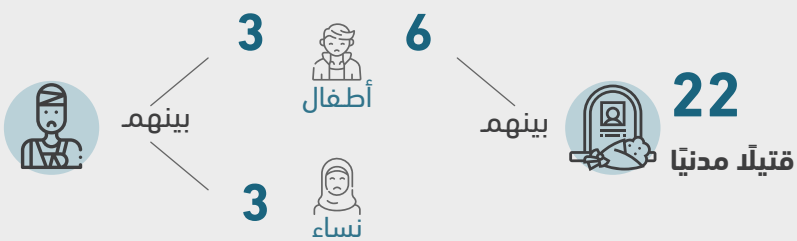

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

- **5** القوات الحكومية المعترف بها دوليًا
- **7** جماعة أنصار الله «الحوثيون»
- **12** قوات المجلس الانتقالي المدعومة إماراتيا
- **3** القوات المشتركة في الساحل الغربي

اعتداءات أخرى على المدنيين

القتل بالرصاص الحي

218 واقعة قتل بالرصاص الحي وثقتها "مواطنة" خلال العام 2020

ضحايا الاعتداء

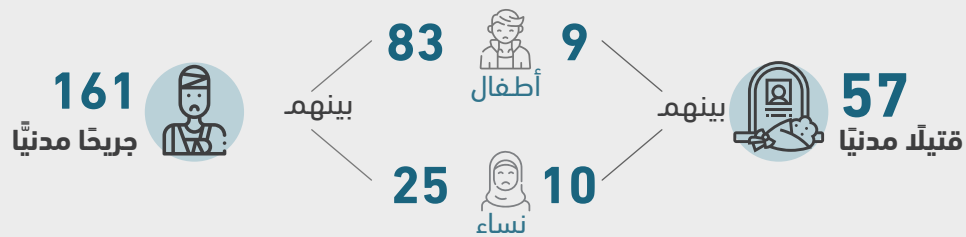

مسؤولية وقائع الإنتهاكات

لم تتمكن "مواطنة" من تحديد مسؤولية الطرف المنتهك في هذه الوقائع.

الباب الثالث

تقويض الحقوق والحريات

الفصل الأول: العنف ضد الصحافة

العنف ضد الصحافة

واصلت الأطراف المتنازعة خلال العام 2020 ارتكاب الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، وضروب المعاملة اللاإنسانية والتعذيب ضد الصحفيين. فقد وثقت مواطنة 14 واقعة انتهاك طالت 20 صحفيًا وعاملًا في مجال الصحافة والإعلام. تتحمل القوات التابعة للحكومة المسؤولية عن تسع وقائع في محافظات: تعز، ومأرب، وحضرموت، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا المسؤولية عن أربع وقائع في محافظتي لحج، وحضرموت، كما تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسؤولية عن واقعة واحدة في محافظة الحديدة.

تشهد الصحافة في اليمن وضعًا حقوقيًا متفاقمًا ومعقدًا؛ إذ تواصل الأطراف المتنازعة، بعد ما يقارب سبع سنوات من الحرب، ارتكاب أنماط مختلفة من الانتهاكات ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والمعاملات المسيئة والمهينة، وتقييد حرية حركة الطواقم الإعلامية، ومصادرة الصحف الورقية. وبالإضافة إلى الظروف الحرجة التي تحيط بالعمل الصحفي جراء تلك الانتهاكات.

كما سجل مؤشر حرية الصحافة لعام 2020 وفق التصنيف السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، تراجع اليمن خانة واحدة لتحتل المرتبة 167 عالميًا من أصل 180 دولة يشملها هذا التصنيف.[56] وتقول المؤشرات إن اليمن ما يزال أحد البلدان الأصعب لمهنة الصحافة والأكثر خطورة على حياة الصحفيين.

بالإضافة لذلك، لا تزال جماعة أنصار الله (الحوثيون) مستمرة في احتجاز 4 صحفيين بشكل تعسفي منذ ما يقارب خمس سنوات. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء قد حكمت عليهم في أبريل/ نيسان 2020 بالإعدام في محاكمة جائرة شملت ستة صحفيين آخرين. أُفرج عن أحدهم في أواخر أبريل/ نيسان 2020 كما أُفرج عن الخمسة الآخرين ضمن عملية التبادل في أكتوبر/ تشرين الأول 2020.

ولا تزال عديد المواقع الصحفية والإخبارية تخضع للحجب من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كونها الجهة التي تتحكم بالشركة المزودة لخدمة الانترنت في اليمن «يمن نت».

(56) متاح على الرابط: https://rsf.org/ar/ranking/2020
https://rsf.org/ar/ltsnyf-llmy-lsn-2019-al-lkhwf-tml-bqs-tqth?fbclid=IwAR0lLgw8ThzBjzh6Q6w-L6amnlDSEAHFa_km1ZIYIOKdpUP0PHwrUq8mx6g.

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي الإنساني الحماية للصحفيين بوصفهم أشخاصًا مدنيين؛ حيث لا يمكن استهدافهم طالما امتنعوا عن المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية. كما يقتضي القانون الدولي لحقوق الإنسان صون الحق في حرية التعبير بما يلبي حماية الصحفيين بحيث لا يكونون عرضة لأي شكل من أشكال العنف والممارسات القمعية كالاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري أو التعذيب لقيامهم بأعمالهم كصحفيين. وقد تقتضي النزاعات المسلحة فرض بعض التدابير الضبطية لعمل وسائل الإعلام بحيث لا يتخللها أي إجراءات تعسفية أو انتقامية بحق الصحفيين.

ويؤكد الدستور اليمني على العمل وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكافة الصكوك والاتفاقيات ذات الصلة. ويقر دستور الجمهورية اليمنية حرية التعبير بوصفه أحد الحقوق الأصيلة، إذ ينص على أن «**لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول أو الكتابة والتصوير في حدود القانون.**»(57)

بعض الأمثلة

- يوم الأربعاء 26 فبراير/ شباط 2020، عند حوالي الساعة 9:00 مساءًا، في الطريق الرابط بين مدينة باجل والحديدة بمحافظة الحديدة، قامت قوات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) باعتقال وإخفاء الصحفي أحمد صالح المكش (40 عامًا)، والذي يعمل رئيس تحرير صحيفة زاوية ومراسلًا لقناة الحرة، بعد أسبوعين من الاختفاء علمت أسرة أحمد بوجوده في سجن الأمن السياسي في مدينة الحديدة قبل أن يتم نقله إلى سجن الأمن السياسي في صنعاء.

قال مسعود (اسم مستعار – 35 عامًا) لـ مواطنة: «**قبل حوالي سنتين تعرض أحمد للضرب والاعتقال من جماعة أنصار الله (الحوثيين) ما أجبره على مغادرة اليمن إلى مصر حيث استمر في ممارسة كتاباته الناقدة لفساد بعض قيادات الجماعة، اعتقل وأخفي أحمد قسرًا مرة أخرى على الرغم من أنه أحد العائدين من الخارج بعد أن أصدر (الحوثيون) قرار عفو سياسي شجعه على العودة.**»[58]

ظل أحمد بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تزيد عن شهرين، وأطلق سراحه في يوم الإثنين 11 مايو/آيار 2020.

(57) دستور الجمهورية اليمنية، 10 يناير/كانون الثاني 1994، الباب الثاني حقوق وواجبات المواطنين الأساسية، المادة رقم (42).

(58) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أحد أقارب الضحية، بتاريخ 26 أبريل/نيسان 2020.

- في يوم الجمعة 1 مايو/أيار 2020، عند حوالي الساعة 6:00 صباحًا، خرج الصحفي أصيل مصطفى سويد (24 عامًا) من منزله في مدينة تعز متجهًا إلى مدينة عدن، انقطعت أخبار أصيل منذ لحظة مغادرته، حاولت أسرته التواصل معه مرارًا غير أن هاتفة المحمول كان مغلقًا.

قال أخو أصيل، أسامة سويد (26 عامًا) لمواطنة: **«أخبرني أصدقاء أخي عبر شبكة التواصل الاجتماعي أنه معتقل في معسكر اللواء الخامس في محافظة لحج التابع لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا، تواصلت مع المتحدث الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن، وأقر بأن أخي لديهم بعدها بساعات أنكر وجوده.»**[59]

ما يزال أصيل مختفيًا حتى لحظة كتابة التقرير.

- الثلاثاء 5 مايو/ أيار 2020، عند حوالي الساعة 2:35 صباحًا، بمديرية حبان في محافظة شبوة، اعتقلت نقطة تفتيش تابعة للقوات الحكومة المعترف بها دوليًا الإعلامي صالح حسين مساوى (36 عامًا)، يعمل في إذاعة «هنا عدن» المملوكة من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا والتي تبث برامجها من مدينة عدن أثناء عودتها إلى منزلة في محافظة شبوة، أخفي صالح قسرًا لمدة 4 أيام في زنازين القوات الحكومية بتهمة «العمل لصالح الانفصاليين».

قال صالح لمواطنة: **«سجنت في سجن مظلم على انفراد وقام الجنود بضربي بأحزمة البنطال، ثم نُقلت على متن مركبة عسكرية إلى زنزانة أخرى ذات مساحة ضيقة (متر * متر) كانت مظلمة والتهوية فيها سيئة، لم يقدم لي طعامًا كافيًا ونادرًا ما كان يسمح لي بالذهاب إلى الحمام.»**[60]

تم إطلاق سراح صالح يوم الجمعة 8 مايو/أيار 2020.

(59) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع أخو الضحية، بتاريخ 12 مايو/أيار 2020.

(60) مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع الضحية، بتاريخ 10 مايو/أيار 2020.

الانتهاكات ضد الصحفيين

14 واقعة انتهاك وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

20 صحفيًا وعاملًا في مجال الصحافة والإعلام

مسؤولية وقائع الانتهاكات

9 القوات الحكومية

4 قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتياً

1 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

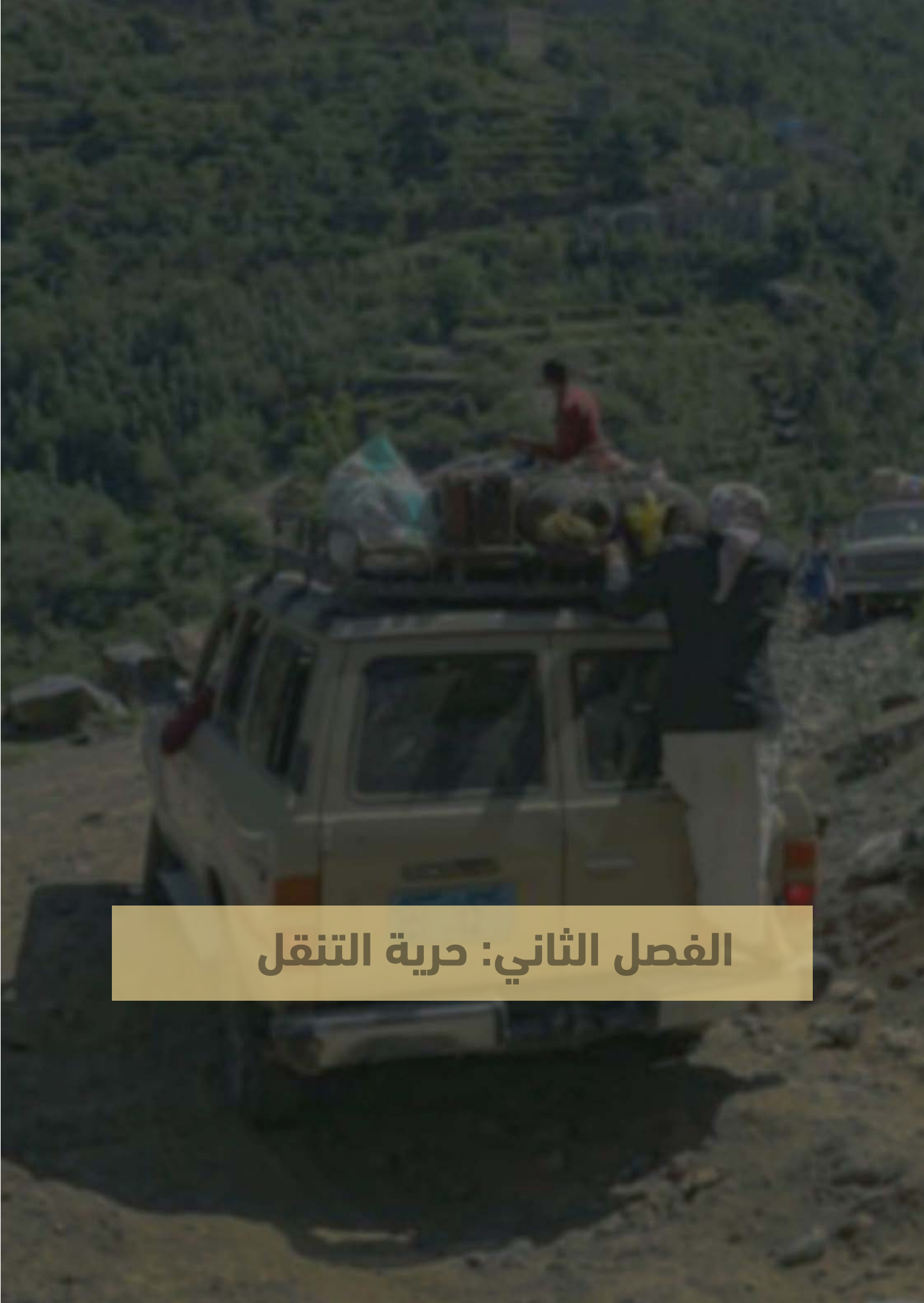

الفصل الثاني: حرية التنقل

حرية التنقل

شهد اليمن خلال سنوات الحرب وقائع شتى طالت حق المدنيين في التنقل؛ حيث مارست كافة الأطراف المتنازعة هذا النمط من الانتهاكات في إطار بسط نفوذها على حركة المدنيين وإخضاعهم لقيود تعسفية إضافية تفاقم من معاناتهم الإنسانية. وتفرض أطراف النزاع قيودًا إزاء الحق في التنقل وفقًا لدوافع مختلفة، منها: التمييز ضد المدنيين تبعًا لانتمائهم الجغرافي والسياسي والجنسي، علاوة على الانتهاكات لأغراض الابتزاز المادي والتكسب غير المشروع وفرض الإتاوات غير القانونية.

خلال عام 2020 وثقت مواطنة 20 واقعة تقييد حرية التنقل في مناطق يمنية مختلفة. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيون) مسؤولية 16 واقعة في محافظات: المحويت، والبيضاء، وذمار، ومأرب، في حين قامت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًّا بارتكاب 4 وقائع في محافظات: عدن، وأبين، ولحج.

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حرية المدنيين في التنقل والحركة كأحد حقوقهم الأساسية، ويبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساريًا حتى في زمن النزاعات المسلحة. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على «حق الفرد في التنقل وحرية اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة».[61]

كما يشدد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من قبل اليمن، على أن «لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه، وحرية اختيار مكان إقامته».[62] ويجيز العهد فرض بعض القيود على بعض الحقوق إبان النزاع، غير أنه يؤكد على ضرورة أن تكون هذه القيود ذات طبيعة محدودة ومؤقتة.

بعض الأمثلة

- يوم السبت 25 يوليو/تموز 2020، قرابة الساعة 3:35 صباحًا، في مديرية الطويلة بمحافظة المحويت، تم إعاقة مرور سيارة إسعاف تقل على متنها مريض بحالة صحية حرجة أثر إصابته بنزيف دموي في الدماغ، أوقفت سيارة الإسعاف وهي في طريقها إلى صنعاء في نقطة التفتيش تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) ما يقارب ساعة كاملة.

- يوم الأربعاء 26 أغسطس/آب 2020، عند حوالي الساعة 8:00 صباحًا، على مشارف محافظة عدن، تم إيقاف حافلة متوسطة الحجم (تويوتا) على متنه أثناء عشر راكبًا مدنيًا جميعهم من أبناء المحافظات الشمالية بنقطة تفتيش «العلم» التابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا لمدة ست ساعات، وقد طلب الجنود من سائق الحافلة إعادة الركاب إلى مدينة عدن لوجود توجيهات بمنع سفر أبناء المحافظات الشمالية إلى محافظة أبين، حضرموت، والمهرة.

(61) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (13).

(62) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (12) الفقرة (1).

- يوم السبت 7 مارس/آذار عند حوالي الساعة 12:40 ظهرًا، بمديرية الجوبة محافظة مأرب، تم إيقاف مركبة مدنية تقل أربعة مدنيين من بينهم امرأتين في نقطة تفتيش «الفلج» التابعة للقوات الحكومية لمدة ساعة ونصف، لم يسمح لهم بالمرور والدخول إلى مدينة مأرب إلا بعد أن طلب منهم التواصل مع أحد سكان مدينة مأرب لتعريف بهم وإقرار سبب زيارتهم.

انتهاكات حرية التنقل

20 واقعة تقييد حرية التنقل وثقتها «مواطنة» خلال العام 2020

دوافع الأطراف لفرض القيود

التمييز تبعًا للانتماء الجغرافي والسياسي

ابتزاز مادي وتكسب غير مشروع

فرض إتاوات غير قانونية

مسؤولية وقائع الانتهاكات

16 جماعة أنصار الله «الحوثيون»

4 قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتياً

الفصل الثالث: التجمع السلمي وحرية التعبير

التجمع السلمي وحرية التعبير

شهد اليمن خلال زمن الحرب تفشي الأساليب القمعية والممارسات العنيفة بحق حرية التجمع والتظاهر السلمي، وهو الأمر الذي يشي على نحو جلي مقدار انحسار وتراجع فضاء الحريات المدنية والسياسية في اليمن بفعل استمرار الحرب.

في عام 2020 وثقت مواطنة، 16 واقعة اعتداء على حق التجمع السلمي وحرية التعبير، تنوعت هذه الوقائع بين الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والاعتداء على المتظاهرين. ارتكبت القوات الحكومية 8 وقائع في محافظات: تعز، وحضرموت، وشبوة، ومأرب، بينما ارتكبت جماعة الحوثيين 6 وقائع في محافظات: إب، والمحويت، وحجة، وذمار. وارتكبت قوات المجلس الانتقالي المسودة إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة عدن، وكذلك ارتكبت القوات المشتركة المسنودة إماراتيًّا واقعة واحدة في محافظة الحديدة.

الإطار القانوني

يبقى القانون الدولي لحقوق الإنسان ساري المفعول أثناء النزاعات المسلحة، ويكفل هذا القانون الحق في التجمع والتظاهر السلمي. ويشير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية».[63]

وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه اليمن، على أن يكون «الحق في التجمع السلمي معترفًا به، ولا يجوز أن توضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقًا للقانون «.[64] ويجيز العهد الدولي فرض قيود معينة على بعض الحقوق في وقت النزاعات المسلحة أو في حالات الطوارئ العامة المعلن عنها رسميًا. غير أن هذه القيود لا بد أن تكون ذات طبيعة استثنائية ومؤقتة ومحدودة في أضيق الحدود التي يستلزمها الوضع.

ويشدد قانون حرية التظاهر اليمني على أن «للمواطنين في عموم الجمهورية وللأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية، حرية تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية.»[65]

(63) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (20).

(64) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة (21).

(65) قانون رقم (29) لسنة 2003م بشأن تنظيم المظاهرات والمسيرات، الفصل الثاني، المادة رقم (3).

بعض الأمثلة

- في يوم السبت 17 أكتوبر/تشرين الأول 2020، عند حوالي الساعة 9:00 صباحًا، بمديرية ردفان محافظة لحج، قامت قوات عسكرية وأمنية على متن خمس مركبات عسكرية تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيًا بتفريق تجمع سلمي مطالب بالحقوق وحرية التعبير في وسط مدينة الحبيلين، اعتقل الجنود خمسة ناشطين محليين من بينهم صحفي كانوا من ضمن الفريق المنسق لإقامة هذا الاحتشاد.

- يوم الأحد 3 مايو/آيار 2020، عند حوالي الساعة 7:00 مساءًا، في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت، اعتقلت قوات عسكرية تابعة للمنطقة العسكرية الثانية خمسة أشخاص بينهم طفلان بسبب مشاركتهم في مظاهرة احتجاجية على انقطاع التيار الكهربائي، حيث أقدم الجنود بإطلاق الأعيرة النارية في الهواء لتفريق المتظاهرين، وقامت باحتجاز المعتقلين في مقر الاستخبارات العسكرية في قيادة المنطقة العسكرية الثانية.

الفصل الرابع: الأقليات الدينية

الأقليات الدينية

تعيش الأقلية البهائية في اليمن منذ الوهلة الأولى لاندلاع النزاع المسلح ظروفًا حياتية يسودها الهلع والخوف جراء التنكيل والقمع الممارس من قبل جماعة أنصار الله (الحوثيين) منذ 2014. وقد وثقت مواطنة العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) طالت الأقلية البهائية وكذلك الأقلية اليهودية وبما في ذلك المضايقة الاضطهاد المرتبط بحرية المعتقد، والانتهاكات المستمرة ضد أفراد هذه المجتمعات ما اضطرهم إلى مغادرة البلاد.

في 23 مارس/آذار 2020، أيدت محكمة الاستئناف في المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء والخاضعة لسيطرة أنصار الله (الحوثيين) حكم الإعدام الصادر بحق حامد حيدرة، بعد محاكمة مطولة غير عادلة دامت قرابة خمس سنوات. أعلن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى في 25 مارس/آذار 2020 الإفراج عن جميع السجناء البهائيين، والعفو عن حامد حيدرة الصادر بحقه حكم الإعدام، شريطة مغادرتهم اليمن مسقط رأسهم.

وأعلن المجتمع البهائي الدولي في بيان صحفي يوم الخميس 30 يوليو/تموز 2020 أنه تم إطلاق سراح ستة من البهائيين البارزين من السجن بعد احتجازهم تعسفيًا لعدة سنوات من قبل سلطات (الحوثيين) في صنعاء، وبمجرد مغادرتهم بطائرة من صنعاء إلى خارج اليمن، عقدت المحكمة الجزائية المتخصصة جلسة محاكمة في 22 أغسطس/ آب 2020 واستأنفت المحاكمة بحق البهائيين الستة المفرج عنهم باعتبارهم «فارين من وجه العدالة».

في عام 2020، وثقت مواطنة واقعة اعتقال تعسفي نفذتها، قوات أنصار الله (الحوثيون) بحق أحد أعضاء الديانة اليهودية، اسمه يوسف يعيش يحيى إبراهيم (65 عامًا، ذكر)، واعتقل يوسف تعسفيًا لمدة تزيد عن شهر.

بعد الإفراج عن يوسف، أُجبر على مغادرة اليمن.

الفصل الخامس: الاعتداء على الحرية الشخصية

الاعتداء على الحرية الشخصية

خلال العام 2020، اعتدت أطراف النزاع على الحريات الشخصية حيث فرضت أطراف النزاع قيودًا تعسفية على الحريات وتدخلت بشكل سافر في الحياة الخاصة للأفراد؛ إذ أصدرت جماعة أنصار الله (الحوثيون) في صنعاء أوامر تجبر بعض إدارات الجامعات الفصل بين الطلاب والطالبات في القاعات الدراسية، وقضت بنشر تعميم يمنع الطالبات من ارتداء الملابس «الضيقة والقصيرة»، كما طالبت ملاك قاعات الافراح والمناسبات بحظر إقامة حفلات التخرج المختلطة.

بينما أقدمت شرطة الآداب في مدينة المكلا الساحلية جنوب شرق اليمن بضبط واحتجاز شباب وشابات في الأسواق والحدائق العامة بسبب الملابس التي يرتدونها وقصات وتسريحات الشعر وذلك بذريعة نشرهم «المظاهر المخلة بالآداب العامة».

الباب الرابع

المساءلة وتعويض الضحايا في اليمن

المساءلة وجبر الضرر في اليمن

على الرغم من دورات العنف المتكررة في اليمن، لم تشهد البلاد بعد عملية مساءلة أو جبر الضرر ذات مصداقية. منذ عام 2011 عندما انتفض اليمنيون ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، لم تتم محاسبة العدد الواسع من الجناة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي في اليمن. لا يزال الضحايا المدنيون ينتظرون تعويضات عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بهم. هذه الهوة السحيقة من الإفلات من العقاب سهلت الانتهاكات التي ما زالت ترتكب من قبل الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية في اليمن.

توجد حاجة إلى مساءلة حقيقية من أجل السلام المستدام في اليمن. الاتفاقات السياسية السابقة قد أخفقت في معالجة مخاوف تحقيق العدالة في اليمن ولم تدم وساهمت في تمهيد الطريق لمزيد من الصراع. في عام 2011، تجاهلت مبادرة مجلس التعاون الخليجي، التي كانت تهدف إلى نقل السلطة من الرئيس السابق صالح إلى نائبه آنذاك، عبد ربه منصور هادي، الأصوات الداعية إلى الإفصاح عن الحقيقة وتحقيق العدالة والإنصاف. وقد تم منح صالح وعائلته حصانة من الملاحقة القضائية. بقي صالح في اليمن، متحالفًا مع أنصار الله (الحوثيين) ولعب دورًا مهمًا في تصعيد العنف في البلاد في عام 2014.

كما شجعت صفقة الحصانة الجهات الفاعلة الأخرى. تعتقد العديد من الأطراف المتحاربة الحالية أنها، مثل صالح، ستكون محمية سياسيًا من المساءلة. حاول هؤلاء الفاعلون، وغيرهم ممن يمكّنون من الإفلات من العقاب، مرارًا وتكرارًا خلق تقسيم زائف بين العدالة والسلام في اليمن. لكنه ليس خيارًا بين الإثنين. السلام يحتاج إلى العدالة من أجل بقائه.

خلال النزاع الحالي في اليمن، وثقت مواطنة انتهاكات، بعضها يرقى إلى مستوى الجرائم الدولية، من قبل أطراف النزاع في جميع محافظات اليمن تقريبًا، بما في ذلك الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة أنصار الله (الحوثيون) المسلحة، والتحالف بقيادة السعودية والإمارات، والحكومة اليمنية، والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة المدعومان من الإمارات، وغيرها من الجماعات والقوات المسلحة النشطة على الأرض. واصلت دول أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيران وفرنسا وإيطاليا وألمانيا، تقديم الدعم للأطراف المتحاربة في اليمن.

حتى الآن، لم توفر أي آليات وطنية أو دولية للمدنيين الذين يعيشون في اليمن من أجل تحقيق العدالة الشاملة أو التعويضات الموثوقة اللازمة.

حظي التقرير الأخير لفريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة، «جائحة الإفلات من العقاب في أرض معذبة»، باستقبال جيد في جميع أنحاء اليمن. لقد لبى دعوات العديد من اليمنيين للعدالة. شدد فريق الخبراء البارزين على أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمكنه ويجب عليه فعل المزيد لسد ما وصفه بـ «فجوة المساءلة الحادة» في اليمن.

ودعا فريق الخبراء البارزين التابع للأمم المتحدة المجتمع الدولي إلى إحالة الوضع في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، لإدماج أبعاد حقوق الإنسان للنزاع بشكل أفضل في جدول أعمالها الشهري المعتاد.

كما دعم فريق الأمم المتحدة المعني بالمساواة عبر إنشاء هيئة تحقيق مستقلة مماثلة لـ IIIM السورية، وأوصى الدول الثالثة بالتعاون وإجراء محاكمات الولاية القضائية العالمية، وأكد على أهمية حق الضحايا في الانتصاف، بما في ذلك التعويضات، ودعا إلى أن تكون حقوق الإنسان «في قلب أي مفاوضات سلام مستقبلية «حتى لا يتم اتخاذ خطوات لتقويض احترام حقوق الإنسان والمساءلة، مثل» منح العفو الشامل «. كما سلط فريق الخبراء البارزين الضوء على مسؤولية الدول الموردة للأسلحة، ودعاهم إلى التوقف.

وفي الآونة الأخيرة، وجد فريق خبراء لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن «انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المستمرة والواسعة، مع الإفلات من العقاب» هي أحد العوامل الثلاثة التي ساهمت في الكارثة في اليمن.

في إطار جهودها للسعي إلى تحقيق مساءلة وتعويضات أوسع لليمن، سعت مواطنة إلى متابعة السبل القليلة المتاحة خارج اليمن لتقديم المطالبات المتعلقة باليمن، حيثما وجدت هذه السبل. لا يمكن لأي من هذه الفرص المتاحة حاليًا توفير مساءلة شاملة وذات مصداقية وإنصاف يتناسب مع نطاق وحجم الانتهاكات. على هذا النحو، أجرت «مواطنة ‹› أيضًا أنشطة مناصرة مع هيئات الأمم المتحدة والدول ذات الصلة، وحثت على وضع استراتيجية شاملة وذات مصداقية للمساءلة والإنصاف في اليمن، فضلًا عن إنشاء آليات مستقلة للمساءلة والتعويض قادرة على التعامل مع انتهاكات جميع الأطراف المتحاربة وضمان تعويض الضحايا المدنيين.

غالبًا ما يقول ضحايا الانتهاكات في جميع أنحاء اليمن لـ‹›مواطنة ‹›، «نريد العدالة». يرى أعضاء فريق مواطنة، نساءً ورجالًا أنه من الضروري تكريس العمل من أجل يمن يحترم الحقوق، أن العدالة أساسية في تحقيق السلام المستدام وفي العمل طويل الأمد لبناء قاعدة لاحترام سيادة القانون في بلدهم. يجب الاستجابة لهذه الدعوات - الواضحة والبسيطة والمباشرة.

فيما يلي بعض الأمثلة على أعمال المساءلة في "مواطنة" في عام 2020:

تقديم إلى لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن إساءة معاملة أنصار الله للصحفيين اليمنيين:

في 12 أكتوبر / تشرين الأول 2020، قدمت مواطنة وعيادة حقوق الإنسان بكلية كولومبيا للقانون مذكرة إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقررين الخاصين المعنيين بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية، أو المعاملة المهينة؛ حالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ وعلى حرية الرأي والتعبير، ومطالبتهم بدعوة أنصار الله للإفراج عن الصحفيين وإلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

تقديم إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

في 10 أغسطس / آب 2020، قدمت مواطنة وعيادة حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة كولومبيا تقريرًا إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تراجع الحكومة اليمنية، الامتثال للاتفاقية، وإبلاغ اللجنة حول أفظع أنماط انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اليمن.

تقديم رسمي بشأن استخدام الولايات المتحدة للقوة المميتة في اليمن:

قدمت مواطنة وعيادة حقوق الإنسان بكلية الحقوق بجامعة كولومبيا تقريرين رسميين إلى الولايات المتحدة بشأن 12 عملية أمريكية أدت إلى مقتل وجرح وإيذاء المدنيين، ودعت الولايات المتحدة إلى التحقيق بشكل صحيح.، الاعتراف بضرر المدنيين، وضمان المساءلة، وتقديم تعويضات، ومدفوعات تعزية أو تعديلات أخرى للضحايا المدنيين.

تقديم إلى المحكمة الجنائية الدولية:

في 11 ديسمبر / كانون الأول 2019، قدمت مواطنة، ومركز ECCHR، ومنظمة العفو الدولية، والحملة ضد تجارة الأسلحة، ومركز ديلاس، وريت ديسارمو، بلاغًا إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في المسؤولية القانونية للشركات والأفراد. الفاعلون السياسيون من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة.

شكوى جنائية في إيطاليا:

في 17 أبريل / نيسان 2018، قدم كل من منظمة مواطنة والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) وشركة ريت ديسارمو الإيطالية شكوى جنائية إلى مكتب المدعي العام الإيطالي في روما للمطالبة بإجراء تحقيق في المسؤولية الجنائية بحق المتهم. مسؤولون إيطاليون وشركات فاعلة لتصدير الأسلحة إلى أعضاء التحالف العسكري الذي تقوده السعودية والإمارات. استأنفت المنظمات الثلاث طلب مكتب المدعي العام الإيطالي، وفي 26 يناير 2021، عُقدت جلسة استماع في المحكمة لتحديد ما إذا كان التحقيق الجنائي سيستمر.

التقديم إلى حكومة المملكة المتحدة:

في 11 أغسطس 2019، قدمت مواطنة وشبكة العمل القانوني العالمية معلومات مباشرة إلى وزير الدولة للتجارة الدولية في المملكة المتحدة، إلى جانب رسالة توضح قضية التعليق الفوري لمبيعات الأسلحة إلى المملكة العربية السعودية. تضمنت المعلومات أدلة تفصيلية للشهود وتوثيقًا مصورًا شاملًا لمواقع الهجوم ومخلفات الذخيرة، وتناولت أنماطًا محددة لهجمات التحالف وإخفاقات فريق تقييم الحوادث المشترك.

التوصيات

إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المساءلة والتعويض عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة.
- الحفاظ على الدعم الدائم للجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومبادئه.
- الإصرار على العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب المحتملة، وتوفير التعويض للمدنيين.
- دعم إنشاء آلية تحقيق جنائية دولية لتحليل الأدلة وإعداد الملفات وخريطة الأضرار المدنية من أجل تسهيل وتسريع الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة وإرساء الأساس لجبر ضرر ذات مصداقية للمدنيين.

إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

- تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين المعني باليمن.

إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في اليمن، والإشارة بوضوح إلى أن مساءلة مرتكبي جرائم الحرب وإنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة بحق القانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، هي جزء لا يتجزأ من أي عملية انتقالية في اليمن من أجل وضع حد فوري للاعتداءات المنتشرة.
- استخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس للضغط من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المجدي لوضع حد للنزاع.
- التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع اليمني، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، مع وضعهم جميعًا على نفس المستوى.

إلى فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والدول الأخرى التي تقوم بالدعم العسكري للتحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

- الامتناع فورًا عن بيع أو نقل الأسلحة إلى أعضاء التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتعليق المبيعات حتى يظهر التحالف احترام مطلق للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في عمليات التحالف في اليمن، ويتعهد بتقديم الجهود الشاملة الموجهة نحو المساءلة الفعالة عن جميع الجرائم والانتهاكات المزعوم ارتكابها في جميع أنحاء اليمن.
- الضغط على التحالف بقيادة السعودية والإمارات لرفع القيود والعوائق أمام تدفق الإمدادات الإنسانية والحيوية القادمة من المنافذ البرية والبحرية والجوية.

إلى التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والقوات الموالية لها كالمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة في الساحل الغربي

- بالنظر على وجه الخصوص لكون ملايين اليمنيين معرضين حاليًا لخطر المجاعة، ومحرومين من الحصول على الرعاية الصحية الكافية في اليمن، يتوجب رفع جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، بما في ذلك فتح جميع الموانئ البرية والبحرية والجوية أمام السلع الإنسانية وغيرها من السلع الضرورية المنقذة للحياة دون تأخير أو إعاقة، وفتح جميع المنافذ الجوية للرحلات الإنسانية والتجارية.
- وقف استهداف المدنيين والأعيان المدنية كالأسواق، والمزارع، والبنية التحتية، والمنشآت الصحية والتعليمية.
- دعم الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها، والمساهمة فيها، ولضمان تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم.
- التعاون بشكل كامل مع فريق الخبراء البارزين وكيانات التحقيق والقضاء الأخرى، عند الاقتضاء، بحيث يمكن التحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن بشكل صحيح وتوثيقها ومحاسبة مرتكبيها.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية وإطلاق سراح المعتقلين تعسفيًا والكشف عن مصير المختفين قسريًا.

إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسلحة

- الكف الفوري عن استخدام الأسلحة التقليدية ذات الطبيعة العشوائية.
- إنهاء استخدام الألغام المضادة للأفراد والعربات والسفن، وتسليم خرائط المناطق المزروعة بالألغام للمساهمة في عملية نزعها.
- احترام الوضع المحمي للمرافق الطبية، وسحب الأفراد المسلحين من داخل المراكز الطبية أو من محيطها.
- بالنظر على وجه الخصوص لكون ملايين اليمنيين معرضين حاليًا لخطر المجاعة، ومحرومين من الحصول على رعاية صحية كافية في اليمن، يجب على الفور رفع جميع القيود وإيقاف الحرمان والمصادرة للمساعدات الإنسانية والوصول إليها.
- حظر وضع أهداف عسكرية، بما في ذلك تمركز القوات، في مناطق وأحياء مأهولة بالسكان، أو تخزين الأسلحة في هذه المناطق أو بالقرب منها.
- إيقاف تجنيد الأطفال الذين دون سن 18 عامًا وإشراكهم في العمليات الحربية، وتسريح من هم في الخدمة فورًا.
- إخلاء المدارس المحتلة من قبل المجاميع المسلحة، والتوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية وأعمال التحشيد والتعبئة.
- سرعة إطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفيًا والكشف عن مصير المختفين قسريًا، والإفراج عنهم.
- الإفراج فورًا عن جميع الصحفيين المعتقلين، وإنهاء كافة القيود المفروضة على عمل الصحفيين.
- دعم الجهود المبذولة لضمان المساءلة عن الجرائم الدولية، والتعاون الكامل معها، والمساهمة فيها، ولضمان تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم.
- التعاون بشكل كامل مع فريق الخبراء البارزين وكيانات التحقيق والقضاء الأخرى، عند الاقتضاء، بحيث يمكن التحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن بشكل صحيح وتوثيقها ومحاسبة مرتكبيها.

إلى الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا

- اشتراط تنفيذ الإجراءات والتوصيات المذكورة أعلاه عند الموافقة على عمليات التحالف الجارية في اليمن.
- التأكد من أن جميع القوات الحكومية والأمنية والوحدات المسلحة المرتبطة بها تعمل في ظل هيكل قيادة موحد، وتحترم القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.
- دعم الجهود المبذولة لضمان الإنصاف للمدنيين، بما في ذلك المدنيين المتأثرين بانتهاكات التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات، والولايات المتحدة والحكومة، والتعاون الكامل معها والمساهمة فيها، والدعوة إلى أن تكون مثل هذه العمليات شفافة، بما يكفي نشر المعلومات للجمهور من أجل المراقبة المستقلة.
- التعاون بشكل كامل مع فريق الخبراء البارزين وكيانات التحقيق والقضاء الأخرى، عند الاقتضاء، بحيث يمكن التحقيق في مزاعم الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن بشكل صحيح وتوثيقها ومحاسبة مرتكبيها.
- المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية دون تأخير.

مأساة بلا عدالة

حالة حقوق الإنسان في اليمن 2020

ودع اليمنيون العام 2020، ولم يودعوا معه آمالهم بنهاية قريبة للحرب، مع أن ممارسات أطراف الحرب خلاله، لم تدع فرصة ولو ضئيلة للتفاؤل. فالأزمة الإنسانية، وهي الأسوأ عالمياً، ظلت قائمة، مع استمرار النزاع في حصد أرواح الأبرياء، وتقطيعه لأوصال جغرافيا البلد.

تُقدّم «مواطنة» لحقوق الإنسان في متن هذا التقرير السنوي استعراضًا موسعًا للانتهاكات وحالة حقوق الإنسان في اليمن خلال العام 2020، حيث وثقت «مواطنة» التي تغطي كافة المحافظات اليمنية عدا محافظة سقطرى، مئات الوقائع التي تمثل خرقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، عبر عملية تقصي الحقائق وفحص الأدلة والبحث تفصيلي. كما خلصت إلى أن بعض الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب. ويعرض التقرير بعض الوقائع المختلفة كنماذج من شأنها تسليط الضوء على الاعتداءات المرتكبة من قبل أطراف المنتهكة.

مواطنة
لحقوق الإنسان